مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٥٠

الثلاثاء، ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسوفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الصين	السيد هي يافي
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد بلمبلي
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا للقرارات التي اتخذت في الجلسة ٣٦٤٨، أدعو نائب وزير خارجية أفغانستان الموقر لشغل مقعد الى طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غفور زي (أفغانستان) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أدعو ممثلي الأرجنتين وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وتركيا وتونس وطاجيكستان وماليزيا والهند واليابان لشغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كارديناس (الأرجنتين) والسيد فوهيدوف (أوزبكستان)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كمال (باكستان)، والسيدة أتييفا (تركمانستان)، والسيد سليم (تركيا)، والسيد عبد الله (تونس) والسيد عليموف (طاجيكستان)، والسيد ثاناراجاسنجام (ماليزيا)، والسيد شاه (الهند)، والسيد كونيشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد فلوسوفتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أعظم السرور في الواقع أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونحن على ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وتفانيكم سيسهمان إسهاما كبيرا في أعمال المجلس.

أود كذلك أن أطلب الى السفير ليغويلا أن يقبل تأكيدات وفد بلدي على ما يكنه من أعمق آيات التقدير للطريقة الرائعة التي ترأس بها مجلس الأمن أثناء شهر آذار/مارس.

ونحن نشعر ببالغ الامتنان، السيد الرئيس لانعقاد مناقشة اليوم بشأن أفغانستان. وهذا القرار في الواقع جاء في حينه. ويسعدنا أن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن ستتاح لها فرصة عرض آرائها أيضا.

إن الحالة في أفغانستان تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي، ولاسيما الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى ككل. فدون تطبيع الحالة في ذلك البلد، لن يكون بالإمكان نزع فتيل التوترات التي ما زالت قائمة في محيطه.

ونتيجة المواجهة العسكرية الطويلة، أجبر ملايين الناس على الفرار من بلدهم؛ وشرد داخليا مئات الآلاف.

وأسفرت الحرب عن نتائج كارثية بالنسبة للبنية الأساسية للبلد: فقد دمرت على نحو شامل المدارس والمستشفيات والطرقات السريعة. وتوفي ما مجموعه ١,٥ مليون طفل بسبب سوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية. وعانى عشرات الآلاف من الأشخاص من إعاقات بسبب الحرب.

ووفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن أفغانستان من البلدان التي تنتشر فيها الألغام انتشارا أكبر في العالم. فجميع الفصائل والأطراف المشتركة في الصراع الأفغاني قد لجأت الى حرب الألغام. ومما يثير الجزع حقا أنه في ١٩٩٥ وحدها قتل ٤٠٠٠ شخص أو تضرروا بسبب هذه الأجهزة المميتة.

ومما يثير الفزع أنه بالرغم من جهود الحكومة في كابل، فإن أفغانستان ما زالت مصدرا رئيسيا للمخدرات، التي انتشرت بسرعة في أرجاء العالم. وفي ظل الظروف التي تخيم على الصراع الداخلي الجاري في البلد، فإن الحرب التي تشن ضد المخدرات لن يكتب لها النجاح.

وإن تركة الحرب ما زالت تطارد شعب أفغانستان الذي تفتك به الفصائل، والذي ما زال منقسما انقساما عميقا. فالأطراف المتحاربة لم تتخل عن الأعمال

العدائية المسلحة، وما زالت الحالة قابلة للاشتعال، ولاسيما في منطقة كابل.

ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اتخذت الجمعية العامة قرارا بشأن الحالة في أفغانستان. وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، أذن لرئيس مجلس الأمن بالادلاء ببيان باسم المجلس بشأن الحالة في أفغانستان. وطالب البيان، وكذلك القرار بوقف قصف كابل وبإنهاء حصار طرق الوصول الى المدينة التي يمكن من خلالها إيصال المعونة الإنسانية الى السكان.

ومنذ صدور ذلك البيان، تفاقم القتال، واستمر ورود التقارير من أفغانستان عن تكثيف الأعمال القتالية. وكانت هناك زيادة في الإصابات التي وقعت بين المدنيين. وفتحت بصورة متقطعة ثلاث من الطرق الأربع المؤدية الى المدينة لمرور القوافل الإنسانية. وهذه الحالة تثير قلقنا.

وإننا لعلى اقتناع بأن الحوار وحده والمفاوضات السياسية يمكن أن يمكنا الأفغان من التغلب على مشكلاتهم. ولذا فإننا ندعو الأطراف المتحاربة الى نبذ العنف وإنهاء الحرب الأهلية التي تفتك بالبلد.

وإننا لا نؤيد أي تدخل سياسي أو عسكري من جانب القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ونعتقد أن المصالحة الوطنية الحقيقية وحدها واحترام مصالح جميع المجموعات العرقية والدينية في أفغانستان، وكذلك احترام تقليد وجود الدولة الأفغانية العريق، يمكن أن تشكل الأساس لتسوية سلمية للصراع.

ونرى أن أفغانستان التراث المشترك لجميع الأفغان وأن مشاركة جميع المجموعات العرقية والثقافية في شؤون البلد لا يمكنها سوى تعزيز تنمية الأمة وإعادة تعميرها. ومن شأن هذا أن يساعد في حل المشكلات التي يواجهها البلد ويفضي الى مجتمع ديمقراطي.

ونعتقد أن بإمكان المجتمع الدولي أن يساعد الشعب الأفغاني بنشاط في تحقيق هذه الأهداف، ونحن على استعداد للاشتراك في هذه الجهود الهادفة الى تعمير أفغانستان. وإننا نجد أن فكرة الدعوة لانعقاد مؤتمر دولي مكرس لأفغانستان فكرة مناسبة وتستحق الدراسة بالتأكيد.

وحيث أن أفغانستان البلد المتعدد الأعراق والقوميات بحاجة الى وقف الحرب الأهلية وتحقيق المصالحة الوطنية، فإن بولندا تؤيد الجهود الدولية - بما فيها تلك المبذولة في إطار الأمم المتحدة - لتحقيق هذه الأهداف.

وإننا نقدر تقديرا كبيرا جهود السفير محمود المستيري ونحترمها بوصفه رئيس البعثة الخاصة لتسهيل المصالحة الوطنية وتعمير أفغانستان، وبخاصة النهوض بحوار سياسي يقوم على قاعدة عريضة.

وهناك دور كبير يمكن الاضطلاع به في هذه العملية أيضا عن طريق المنظمات الإقليمية، مثل منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الإنحياز ويحدونا الأمل بأن تؤتي هذه الجهود الدبلوماسية أكلها بالرغم من الصعوبات الهائلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتقديم خالص التهنئة إليكم على توليكم رئاسة المجلس. إن خبراتكم الدبلوماسية العريضة ومهاراتكم القيادية المعروفة تؤكد لنا جميعا أن المجلس سيضطلع بمسؤولياته هذا الشهر على أكمل وجه.

وأود أن انتهز هذه المناسبة لأتوجه الى السفير ليغويلا بعظيم التقدير على الكفاءة البارزة التي تميزت بها رئاسته للمجلس خلال شهر آذار/مارس.

يؤكد وفد مصر في البداية أهمية مبدأ عقد جلسات عامة للمجلس للتعرف على رأي الدول المعنية حول مختلف المسائل المطروحة أمام المجلس.

ويود وفد مصر الإعراب عن الشكر والتقدير للأمين العام على التقرير الذي تقدم به حول آخر تطورات الموقف في افغانستان. فالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة في محاولات التسوية السلمية وفي مجال المساعدات الإنسانية تستحق التأييد والمساندة.

ونخص بالتقدير، في هذا الصدد، البعثة الخاصة للأمم المتحدة في افغانستان، برئاسة السفير محمود المستيري، لجهودها المستمرة من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة للمشكلة الأفغانية بما يحقق للشعب الأفغاني الصديق غاياته في عودة السلام والاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، وبما يكفل له الحفاظ على سيادته وسلامة ووحدة أراضيه.

كما ينتهز وفد مصر هذه الفرصة ليعرب عن التقدير الكامل للدور الهام والمستمر الذي تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام السيد حامد الغابد، في معاونة الأمم المتحدة في دفع سبل التسوية السلمية في أفغانستان.

لقد استمعنا صباح اليوم، باهتمام شديد، للبيان الشامل الذي ألقاه نائب وزير خارجية افغانستان. ولا شك أن القراءة الدقيقة لتقرير الأمين العام وما ذكره نائب وزير خارجية افغانستان اليوم يعمقان الشعور السلبي تجاه تطور الأحداث في افغانستان فالمأساة الإنسانية التي امتدت آثارها لتشمل قطاعا كبيرا من السكان وعدم وجود رغبة حقيقية لدى الأطراف المتحاربة في حوار جدي للتوصل للسلام، يلقيان ظلالا من الشك حول الهدف النهائي لعملية التسوية السلمية وكيفية تحقيقها.

إننا نشاطر الأمين العام في قلقه الشديد من عدم استجابة الأطراف المتحاربة لنداءاته ونداءات ممثله الخاص للوقف الفوري للقتال والبدء غير المشروط في الحوار السلمي، وما يزيد من هذا القلق الاستعدادات التي تتم على قدم وساق لبدء جولة جديدة من المعارك في العاصمة كابل وما حولها.

وقد أشار التقرير في فقرات ثلاث الى عامل هام يتسبب في تصعيد التوتر بين الأطراف المتحاربة ويزيد من تعقيد عملية التسوية السلمية، ويتمثل هذا العامل في التدخلات الخارجية المتزايدة، عسكريا وسياسيا. ومما لا شك فيه أن الوقف الكامل للتدخلات الخارجية، بما فيها وقف إمداد الأطراف المتحاربة بالسلاح، من شأنه أن يوفر المناخ الملائم للتوصل الى تسوية سياسية شاملة تعتمد أولا وأخيرا على رغبة شعب افغانستان.

لقد أيد وفد مصر بقوة، ولا يزال يؤيد، استمرار الجهود لإنشاء الآلية الموسعة التي أشار إليها قرار الجمعية العامة رقم ٨٨/٥٠ والمتمثلة في المجلس الموسع للسلطة الكامل التمثيل كآلية ملائمة يمكن من خلالها تحقيق المصالحة الوطنية في افغانستان، ويناط بها، في جملة أمور، ما يلي: أولا، التفاوض على وقف فوري لإطلاق النار والإشراف عليه؛ ثانيا، إنشاء قوة أمن وطنية تتكفل بتوفير الأمن في جميع أنحاء البلاد، كما تقوم بالإشراف على جمع كل الأسلحة الثقيلة في البلاد ووقف تدفق الأسلحة والمعدات المتصلة بإنتاج الأسلحة الى الأطراف؛ ثالثا، تشكيل حكومة انتقالية مقبولة يمكنها، من بين جملة أمور، السيطرة على قوة الأمن الوطنية، الى أن تتوفر الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء البلاد مع إمكانية الاستعانة بالهياكل التقليدية لصنع القرار.

إن هذه الآلية إذا ما تم تنفيذها بأمانة وتوافرت النوايا الحسنة من كافة الأطراف الأفغانية ستؤدي الى وقف نزيف الدماء وقطع دابر الحرب الأهلية التي طال أمدها لسنوات طويلة لم يعرف خلالها الشعب الأفغاني طعما للاستقرار والسلام.

إن العقبة الرئيسية التي تصادف مثل هذه الآلية في المرحلة الحالية تتمثل في كيفية جذب الأطراف الأفغانية لقبولها، لا بالشكل الذي يراه ويرغب فيه كل فصيل من هذه الفصائل، وإنما بالشكل العادل الشامل الذي يتجاوز حدود مصالح كل من هذه الأطراف لكي يصل الى ما يحقق المصلحة الأكيدة والعامة لشعب افغانستان بأكمله.

إن استمرار الصراع المسلح في أفغانستان قد أصبح في حد ذاته عنصرا من العناصر التي تهدد بشدة استقرار المنطقة، بل أن آثار هذا الصراع المسلح تمتد الى خارج المنطقة لتهدد الاستقرار في مناطق أخرى كثيرة. ولقد سبق أن أصدر المجلس بيانا رئاسيا في ١٥ شباط/فبراير الماضي وأعرب فيه عن بالغ القلق من أن استمرار حالة عدم الاستقرار في افغانستان يوفر التربة الخصبة للإرهاب، وعمليات نقل الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وهي كلها أنشطة لا تزعزع استقرار المنطقة فحسب وإنما تمتد آثارها الى مناطق أخرى من العالم. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع

بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين بوضع خطوات محددة وواضحة للحد من انتقال آثار حالة عدم الاستقرار من افغانستان الى المناطق الأخرى لحين التوصل الى تسوية سياسية شاملة في أفغانستان.

لقد أشار تقرير الأمين العام الأخير الى الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي يتناول القضية الأفغانية من كافة جوانبها، وهو مقترح جدير بالدراسة في ضوء أنه قد يكون المخرج المناسب لجمع كافة الأطراف الأفغانية على مائدة واحدة للتفاوض. ولنا في التاريخ عبر وأمثلة عديدة لمشكلات دولية تم خلالها جمع الأطراف المعنية تحت مظلة للحوار من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، مثل لبنان ومثل كمبوديا ومثل يوغوسلافيا.

إلا أن عقد مثل هذا المؤتمر الدولي سيتطلب قدرا كبيرا من العمل التحضيري من خلال مجهودات الممثل الخاص للأمين العام الذي يتولى مهمة تقريب وجهات نظر الأطراف وذلك قبل انعقاد مثل هذا المؤتمر وبشكل يضمن نجاحه في إقرار خطة شاملة للتسوية.

وفي هذا الصدد يرحب وفد مصر بقرار نقل مقر الممثل الخاص للأمين العام الى جلال آباد الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تفاعله مع مجريات الأحداث ويزيد إحساس الأطراف باهتمام الأمم المتحدة بالتوصل الى تسوية سياسية للمشكلة في أقرب وقت ممكن.

إن الأساس في حل هذه القضية يتركز في توافر الإرادة السياسية على مستويات ثلاثة. المستوى الأول، الإرادة السياسية للسلام لدى الأطراف الأفغانية المتحاربة، والتي يبدو - كما ذكر الأمين العام في تقريره - أن الخيار العسكري هو الخيار المفضل لديها حاليا. المستوى الثاني هو الإرادة السياسية لتلك الدول التي تسهم في استمرار الصراع وتعقيد سبل التسوية من خلال دعمها لطرف ما من أطراف الصراع في القتال الدائر بينهم. والمستوى الثالث الإرادة السياسية للمجتمع الدول من خلال وضع هذه القضية على سلم أولويات عمله في المرحلة المقبلة.

ومما لا شك فيه أن مجهودات كافة الدول سواء فرادى أو من خلال مجموعة "أصدقاء افغانستان" أو من خلال أي تجمعات للدول ذات الاهتمام المشترك، إذا ما تم تنسيقها تحت إشراف ممثل الأمين العام، من شأنها أن تؤدي الى التوصل لتسوية شاملة وعادلة لهذه القضية.

وختاما يأمل وفد مصر أن تكون جلسة النقاش العام هذه هي بداية قوة الدفع الملائمة والحقيقية لتسوية هذه المسألة من خلال اتخاذ مجلس الأمن لخطوات فعالة تكفل البدء بصورة جدية في تسوية هذه المشكلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بداية، سيدي، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق ارتياحنا إذ نراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لكم كل النجاح - الذي أثق بأننا سنحققه في ظل قيادتكم. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر لوفد بوتسوانا وللسفير ليغويلا شخصيا على عمله الممتاز بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

ويسر وفدي كثيرا أن يرى في هذه القاعة اليوم نائب وزير خارجية أفغانستان.

يعتبر بديهيا بالنسبة لتقييم الاتحاد الروسي للحالة في أفغانستان أن الصراع هناك يشكل تهديدا للسلام الدولي ويشكل مأساة إنسانية كبرى. وهي تحتاج إلى جهود جريئة جدا لوضع حد للصراع المسلح وللتوصل إلى تسوية سياسية.

إن الصراع الذي طال أمده بين المجموعات الأفغانية قد وصل إلى حالة جمود. ولا يمكن لأي منها تحقيق تفوق عسكري على المجموعات الأخرى بما يضمن لها القدرة على حكم البلد دون الأطراف الأخرى. لكن على الرغم من عدم وجود أي آفاق لحل عسكري للحالة، فإن جميع الأطراف الأفغانية لا تعتبر أن الحل السياسي للصراع هو الحل الوحيد. وعلى الرغم من وجود زيادة في الاتصالات السياسية مؤخرا بين مختلف المجموعات الأفغانية، نلاحظ مع الأسف أن هناك في الوقت ذاته خططا توضع لتكثيف الصراع وتحويله إلى حرب دينية.

وروسيا تشعر بالانزعاج إذ تلاحظ في أفغانستان اتجاها متزايدا نحو الانفصالية والفصل العرقي والمواجهة. وينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل إيقاف هذا التحول الخطير للأحداث، الذي يهدد بتقسيم أفغانستان وتردي العلاقات بين دول المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تتمسك بموقفها في الحفاظ على استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وتمثل الحرب المدنية الدائرة في أفغانستان تهديدا خطيرا لسلم واستقرار الدول الأخرى. ونحن مهتمون بضمان أمن الحدود بين أفغانستان وبلدان رابطة الدول المستقلة ونود التأكد من عدم استخدام إقليم أفغانستان - كما هو الحال حاليا بالنسبة لطاجيكستان - للقيام بأعمال تقوض أمن واستقرار جيران أفغانستان.

إن أراضي أفغانستان لا تزال مصدرا لصادرات غير مشروعة من المخدرات والأسلحة وقاعدة لتدريب الإرهابيين الذين يرسلون بعد ذلك إلى مناطق الأزمات في جميع أنحاء العالم.

وهناك مناطق شاسعة في أفغانستان لا يتم فيها بشكل أساسي أي عمل لحماية حقوق وحريات المواطنين الأفغان أو حتى الأجانب. وقد تجلى هذا في استيلاء حركة طالبان على طائرة روسية في آب/أغسطس ١٩٩٥ واحتجازها بشكل غير مشروع لأفراد طاقمها السبعة منذ ثمانية أشهر حتى الآن. وعلى الرغم من نداءات الجمعية العامة ومجلس الأمن ونداءات منظمة المؤتمر الإسلامي وعدد من الدول كل على حدة، يرفض الطالبان الإفراج عن هؤلاء المواطنين الروس، ولا يخفون حقيقة أن احتجازهم يستخدم وسيلة للضغط على روسيا. وحساباتهم ليس لديها فرصة للنجاح على الإطلاق. إننا نعتبر هذا الوضع غير مقبول على الإطلاق، ونتوقع من المجتمع الدولي أن يتخذ المزيد من الخطوات الحاسمة لضمان احترام الطالبان لقواعد القانون والأخلاق والإنسانية، ولضمان الإفراج غير المشروط عن الطاقم الروسي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

ونرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في عملية التسوية في أفغانستان. ومن الضروري أن نكثف بشكل كبير أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ويمكن لمجلس الأمن أن يبدأ في إعداد مشروع قرار يضع بالتفصيل خطة عمل الأمم المتحدة فيما يتصل بأفغانستان. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها في هذا الاتجاه منظمات دولية موثوق بها من أجل تشجيع إيجاد تسوية أفغانية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وبخاصة جهود حركة عدم الانحياز.

ومن حيث المبدأ نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي يعنى بأفغانستان. ومن الواضح أنه إذا كان لمثل هذا المؤتمر أن يحقق النجاح، من الضروري الحصول على موافقة مسبقة من الأطراف الأفغانية لمناقشة المسائل المتصلة بعلاقاتها فيما بينها، وهيكل الدولة في أفغانستان في المستقبل، وأن يتم ذلك علنا وبشكل مضموني.

وتتمسك روسيا بقوة بسياستها بعدم التورط في القتال الدائر فيما بين الأطراف الأفغانية وتأمل أن تتصرف كل الدول الأخرى بنفس الطريقة. وبلدي، مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، على استعداد لتشجيع التوصل إلى حل سلمي سريع للصراع في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونحن نتطلع إلى الاستفادة من خبرتكم الواسعة وحكمتكم في إدارة شؤون المجلس خلال فترة توليكم رئاسته. كما أود الإشادة برئيس المجلس للشهر الماضي السفير ليغويلا، على جهوده الرائعة التي بذلها في قيادة المجلس في برنامج أعماله في شهر آذار/مارس.

ويرى وفدي أن الحالة في أفغانستان تبرر استمرار إنشغال واهتمام مجلس الأمن، نظرا لاستمرار الأعمال العدائية العسكرية دون هوادة بين الفصائل المتحاربة وتدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان، ومغزاها الجغرافي السياسي وأثرها المحتمل على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق فإن المناقشة العلنية اليوم، التي بادر بها رئيس مجلس الأمن، جاءت في حينها وتكتسي أهمية حاسمة.

وبعد النظر في تقرير الأمين العام الصادر في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٦ بشأن الحالة في أفغانستان، لا يسعنا إلا أن نعرب عن خيبة أملنا وقلقنا البالغ إزاء استمرار الحرب الأهلية الوحشية التي ما برحت مستمرة منذ ١٦ سنة حتى الآن. وهذا الصراع لن يفرز بالتأكيد أي منتصرين. فهو لم يجلب ولن يجلب سوى المزيد من الدمار على بلد مدمر خربته الحرب بالفعل، وسيجلب المزيد من المعاناة الإنسانية المأساوية على الشعب الأفغاني.

ونشعر بقلق خاص إزاء تقييم بعثة الأمم المتحدة الخاصة بأن معظم الفصائل المتحاربة في أفغانستان ليست مهتمة حقا حتى الآن بالتفاوض السياسي السلمي، بل تسعى الى تحقيق التفوق العسكري بتكلفة فادحة من الأرواح البشرية التي لا تحصى، وبعواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة للغاية. والاستعدادات العسكرية المشار إليها بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان لشن معركة كبرى للسيطرة على كابل تبعث على قلق خاص.

وبالإضافة الى الأثر المباشر على أفغانستان، فإن استمرار الأعمال العسكرية والفوضى المستمرة سيزيدان من الأنشطة الإجرامية مثل الإرهاب الدولي وتهريب الأسلحة والمخدرات. وهذا يقوض بلا شك استقرار المنطقة برمتها وما يتجاوزها.

إن وفد بلدي يتطلع الى استمرار السيد محمود المستيري رئيس البعثة الخاصة في قيادته ودوره الحيوي في بذل الجهود لتحقيق المصالح الوطنية وإعادة البناء في أفغانستان.

والمشاورات والاجتماعات المستمرة والمكثفة التي يعقدها السيد المستيري مع قادة الفصائل الأفغانية، وكبار المسؤولين لدى الحكومات الأخرى جديرة بالثناء والتشجيع. وإننا نعرب من جديد عن تأييدنا الكامل لتعزيز دور البعثة، ونتطلع الى أي تقدم ملموس صوب وقف الأعمال الحربية بين الأطراف المتحاربة، وصوب تحقيق تسوية سياسية شاملة في نهاية المطاف.

ونحث بقوة جميع الأطراف الأفغانية على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة، وعلى أن تلقي أسلحتها وتنضم الى حوار سلمي بغية انشاء مجلس تمثيلي موسع دونما إبطاء.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن تقديرنا المخلص للجهود الممتازة التي تقوم بها الوكالات الإنسانية وخاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية. فقد وفرت مساعدات إنسانية ضرورية للمدنيين الأفغان في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وتحث الأطراف المعنية على ألا تعوق تحركات هذه الإمدادات الإنسانية.

وثمة مجال آخر يبعث على القلق حدده الأمين العام في تقريره هو تزايد التدخل الأجنبي في الشؤون الأفغانية. وهذا التدخل لا يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد عملية السلام. ويكثف العداء والمواجهة العسكرية بين الفصائل المتحاربة.

وفي هذا السياق، نوافق على رأي الأمين العام بأن هذه المسألة ينبغي تناولها على المستوى الدولي، ونعتقد أن فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع تستحق المزيد من الاهتمام.

إننا على اقتناع بأن المصالحة الوطنية وإعادة تعمير أفغانستان لا يمكن للأمم المتحدة أو أية قوة خارجية أن تفرضهما. ويتعين على الأطراف أنفسها أن توقف معاناة الشعب الأفغاني وأن تبدأ إعادة بلدها المحطمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونظرا لمهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية، فإننا على ثقة بأن عمل هذا المجلس سيحقق النجاح في ظل قيادتكم. ونود أيضا أن نعرب عن تهانينا لوفد بوتسوانا، وخاصة السفير ليغويلا، على العمل الناجح الذي قام به خلال شهر آذار/مارس الماضي.

إن أفغانستان بلد عانى من حرب أهلية لا تبدو لها نهاية قوضت اقتصاده وفرضت الجوع والفقر على سكانه. وطوال العامين الماضيين، عانى البلد من القتال بين الفصائل الأفغانية والتدخل الأجنبي، ولم تتمكن الجهود الدبلوماسية للمجتمع الدولي من ضمان وقف

إطلاق النار، ولم تتمكن من تحقيق تبادل كبير في وجهات النظر بين الحكومة الأفغانية والمعارضة المسلحة بشأن حل المشكلة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتوصل الى اتفاق بين الأطراف على تشكيل مجلس انتقالي كخطوة تسبق إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة تتصف بالطابع التمثيلي، فإن الحكومة الافغانية وحركة طالبان وحركة روستم أعربت عن استعدادها للدخول في المحادثات، إلا أن آفاق السلام والاستقرار في افغانستان تبدو أبعد منالا الآن إذ يستمر القادة الأفغان في اللجوء الى الحلول العسكرية في محاولة تحقيق أهدافهم.

ويأسف وفد بلدي لفقدان الأرواح الذي نجم عن الصراع الحالي في افغانستان ونشعر بالقلق لأن مدينة كابل قد تعرضت للقصف من جانب حركة طالبان الاسلامية في محاولة جديدة للاستيلاء على المدينة والإطاحة بالرئيس رباني. ويرى وفد بلدي أن اللجوء الى القوة ليس الخيار الوحيد للتوصل الى حل للصراع الأفغاني. وينبغي للأطراف من خلال الوسائل السلمية وبأسرع ما يمكن أن تدخل في محادثات موضوعية بغية التوصل الى تسوية سياسية شاملة تسمح باستعادة السلام وتؤدي الى المصالحة الوطنية.

وبالإضافة الى الحوار الضروري الذي يجب أن يجري بين الأطراف، فمن المهم أن تعقد حكومة أفغانستان محادثات مع حكومات الدول المجاورة لتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي. إن السلامة الإقليمية لأفغانستان وسيادتها الوطنية ينبغي أن تحظيا بالاحترام، ويجب وقف التدخل في شؤونها الداخلية.

إن هناك كارثة في مجال حقوق الإنسان لم يسبق لها مثيل من قبيل الإعدام التعسفي ودون محاكمة، والاحتجاز غير الشرعي، والتعذيب، والاغتصاب، وهي أمور تقوم بها جميع المجموعات السياسية. وحيث أنه لا توجد حكومة مدنية بسلطة كافية، ولا يوجد نظام قضائي في معظم أنحاء البلد، فإن هذه المجموعات تتصرف دونما عقاب. ولقد تم احتجاز آلاف الأشخاص بصورة غير شرعية لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية، وثمة مئات من الأشخاص أدخلوا الى السجون التابعة للمجاهدين. وهناك مئات الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا نتيجة الهجمات المعتمدة بالمدفعية على المناطق السكنية. ويوجد أكثر من ٣ ملايين أفغاني فروا خارج البلد كلاجئين بسبب الحرب الأهلية أو في محاولة للفرار من الانتهاك المستمر والمنظم لحقوق الإنسان.

ويرى وفد بلدي أنه يجب ألا يسمح المجتمع الدولي للأحداث السياسية في أفغانستان بأن تستمر في زيادة تردي حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. ونحن نناشد الأطراف في أفغانستان أن تبدي الاحترام لحقوق الإنسان للسكان المدنيين وأن تتقيد تقيدا دقيقا بالقانون الإنساني الدولي.

وختاما، فإن حالة الحرب الأهلية الجارية وعدم الاستقرار السياسي في أفغانستان أديا الى الشعور على نحو واسع النطاق بعدم الأمن في جميع أنحاء البلد. ويعزز هذا الشعور استمرار تدفق الأسلحة والذخائر في البلدان الأخرى الى الفصائل الأفغانية. وبالتالي، من المناسب أن نذكّر هنا بالحاجة الى الوفاء بأهداف قرار الجمعية العامة ذي الصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة.

إن حل الصراع الراهن في أفغانستان يتطلب جهودا كبرى. ويكرر وفد بلدي من جديد الإعراب عن الحاجة الى أن تبدي الأطراف رغبة حقيقية في العمل على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة توصلا الى تحقيق هذا الغرض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل هندوراس على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحول لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس، وأن أشيد بالرئاسة الرفيعة المستوى التي أدار بها ممثل بوتسوانا الدائم المجلس هو وزملاؤه في الشهر الماضي.

أود أن أبدأ بشكركم، سيادة الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة العامة بشأن الحالة في افغانستان، بما يمكننا من أن نستمع الى آراء الدول المهتمة

بالموضوع، ونأخذها في الحسبان عندما ينظر المجلس في تقرير الأمين العام.

منذ أن تناول مجلس الأمن مسألة أفغانستان لآخر مرة استمرت الحالة هناك في التدهور دون هوادة. وقد أبلغنا الأمين العام أن العاصمة الأفغانية تعرضت للقصف الشديد في آذار/مارس، وشنت عدة عمليات هجوم وهجوم مضاد حول المدينة؛ ونعلم أن استعدادات عسكرية تجرى في عدة أجزاء أخرى من البلد.

وفي ظل هذه الظروف من المستحيل، للأسف، تجنب تحصيل الحاصل، وهو أنه ليس هناك حل عسكري ممكن في أفغانستان. والنتيجة الوحيدة لهذه الهجمات العسكرية هي زيادة معاناة السكان المدنيين. ولا يسعنا بالتالي إلا أن نطالب مرة أخرى، كما فعل المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/6)، بإنهاء الأعمال العدائية.

ومع ذلك، أود أن أشدد على مطلب ملح يمثل التزاما إنسانيا، وهو الالتزام بالسماح بحرية وصول المساعدة الإنسانية الى كابل: وهي المواد الغذائية الملحة. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أشيد بالمنظمات الإنسانية التي تعمل في أفغانستان - والعديد منها ينتمي الى أصل فرنسي - والتي ما زالت تواصل، رغم الضغوط والصعوبات، الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في تقديم العون والإغاثة.

فما الذي يتعين القيام به؟ في عام ١٩٩٤ كلفت الجمعية العامة مبعوثا خاصا، السيد المستيري، بتعزيز الحوار بين جميع الفصائل في أفغانستان. والعديد منا هنا يعرف السيد المستيري حق المعرفة ويقدره تقديرا عاليا. وقد قام السيد المستيري بزيارة أفغانستان في مناسبات عديدة، وأقام اتصالات مع كل الأطراف الأفغانية. وقد فعل كل ما باستطاعته لإقناع مَن تكلم معهم بقبول فكرة الحوار الذي يشمل جميع الأطراف. وما زال يواصل تلك المهمة حتى هذه الساعة، كما قام بنقل مقره الى أفغانستان ذاتها، وهذا أمر يشكر عليه.

وقام مجلس الأمن في الماضي، في عدد من المناسبات بتقديم دعمه للمبعوث الخاص، في جهوده من أجل إعادة إقرار السلام في أفغانستان. واليوم، وبينما تبين الظروف عدم حدوث أي تحسن، يبدو لنا من الضروري بصفة خاصة أن يجدد المجلس هذا الدعم، وأن يؤيد الاقتراحات التي يقدمها السيد المستيري والتي لا تدور إلا حول فكرة استئناف الحوار وتعزيزه بين كل الأطراف.

ولكي تكون عودة السلام دائمة، لا بد من إقامة حكومة تقبلها مختلف عناصر البلد، ويبدو أن جميع تلك العناصر تحبذ هذه الفكرة التي يجب بالتالي أن تترجم الى واقع. ولا ينبغي أن تستبعد من هذا الحوار أية طائفة رئيسية في أفغانستان، سواء كانت عرقية أو دينية.

وأعتقد أن هذه فكرة ينبغي أن نضعها نصب أعيننا بينما يسعى المبعوث الخاص، بمعاونتنا، الى التوصل الى اتفاق حول أفكاره: وهي أن جميع الأطراف يجب أن تشارك في هذا الحوار، وهذا هو الشرط الضروري لصيانة استقلال البلد وسلامته الإقليمية، وضمان أن تتمتع أفغانستان - وأنا أعرف أن الكثير من الأعضاء هنا يتعاطفون مع ذلك البلد ويحملون له المودة - بالاستقرار الداخلي الذي يعد في حد ذاته أمرا حيويا لاستقرار المنطقة بأسرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبدأ بياني بتهنئتكم، أيها السيد سومافيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. إن خبرتكم العريضة وكفاءتكم وبصيرتكم الثاقبة وخلفيتكم الأكاديمية المرموقة لهي خير ضمان لنجاح أعمالنا هذا الشهر. وأود في الوقت ذاته أن أشكر سلفكم، السيد ليغويلا، الممثل الدائم لبوتسوانا، على قيادته الممتازة والنشطة والناجحة للمجلس في الشهر الماضي.

إن صورة الحالة في أفغانستان - البلد الذي، كما قال سفير فرنسا لتوه، نكن له نحن الأوروبيين كل المحبة - أقول الصورة التي تظهر من التقرير الأخير للأمين العام ومن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غاريخان يوم الخميس، صورة كئيبة تتسم بحالة جمود عسكري ودبلوماسي. ويبدو أن الأطراف قد عقدت

عزمها على مواصلة السعي الى فرض حل عسكري مهما كان الثمن.

والعاصمة كابل - مدينة كابل الجميلة - تكاد تكون محاصرة. وفي الشتاء الماضي عانت من وقف مفجع لجميع الشحنات التجارية والإنسانية. ولا تزال تتعرض لعمليات قصف شبه يومية؛ علاوة على أنها مهددة بهجوم جديد وصفه الأمين العام وعن حق بأنه:

"عملية عسكرية متهورة بلا طائل" (A/50/908، الفقرة ١١). وهذا الهجوم لن يؤدي إلا الى مزيد من سفك دماء المدنيين الأفغان الأبرياء. كما أن الحالة مزعزعة في الجزء الشرقي من البلد بسبب التهديدات بالهجوم على هرات، الصادرة عن المحافظ السابق للمدينة.

ووسط كل هذا، لا تبدو في الأفق أية بادرة على إجراء حوار بنّاء مباشر. وقوى المعارضة ذاتها تعاني أيضا من الفوضى فيما بينها، كما يتضح من المحادثات التي جرت مؤخرا في إسلام أباد والتي رفضت حركة طالبان المشاركة فيها.

وفي ظل هذه الظروف، فإن إيطاليا ما زالت تؤيد تأييدا تاما عمل الوساطة الصعب والدؤوب الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد المستيري. واسمحوا لي أن أعيد إلى الأذهان أن الاتحاد الأوروبي أصدر مؤخرا بيان تأييد للسيد المستيري. وأن مهمته، كما سبق أن قلت، أبعد من أن تكون مهمة سهلة، إلا أن عودته مؤخرا إلى المنطقة، بمساعدة بعض المستشارين الجدد، تبشر بالخير - وهذا أملنا المخلص، على الأقل. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أبدا أن الكلمة الأخيرة هي للأطراف الأفغانية نفسها. فما لم تدلل على إرادة محددة لإنهاء الصراع واستبدال منطق القوة بمنطق السلام والحوار، فإن أية جهود للوساطة لن تكون ذات فائدة. ولذا فإننا نناشدها أن تتعاون في إنشاء آلية مناسبة لنقل السلطة في شكل "مجلس سلطة يكون ممثلا تمثيلا تاما وله قاعدة عريضة" كما أشارت الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء. ويرى الأمين العام أن انعقاد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان قد يفضي إلى تحقيق هذا الهدف. والوفد الإيطالي يؤيد هذا المقترح.

إن تقرير الأمين العام، والتقرير الإعلامي الذي أدلى به مؤخرا السفير غاريخان، يصفان الحالة الإنسانية في أفغانستان بأنها خطيرة جدا، إن لم تكن مثيرة للجزع. فالمجتمع الدولي يمكن أن يتدخل بل يجب أن يتدخل؛ وإن استعداده للقيام بذلك وُضح في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الخريف. وقام الاتحاد الأوروبي في الإعلان الصادر عنه مؤخرا بحث جميع الأطراف المعنية مباشرة على إنهاء الأعمال القتالية فورا والسماح بحرية وصول المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين الأفغان وتوزيعها عليهم.

ونرى أن هناك مسألة أخرى ذات أهمية أساسية هي إعادة التأهيل الاقتصادي وإعادة الإعمار، بعد الضرر الهائل الذي تسبب به صراع طويل جدا لا يرحم. ومع ذلك، فإن تدفق المعونة الإنسانية من أجل التعمير وإطلاق الاقتصاد لا يمكن أن يبدأ دون اتفاق سياسي راسخ وموثوق به يفتح آفاقا معقولة أمام عودة السلام إلى أفغانستان. وبالنسبة للمجتمع الدولي فإنه مما لا يقل أهمية أن يجدد احترام حقوق الإنسان. لقد حدثت انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان الأساسية في هذا النزاع الطويل والمتثاقل.

ومثل البقية منا، ممن عاشوا طويلا في عالم لا يتألف من دول مستقلة بقدر ما يتألف من دول متكافلة، فإن أفغانستان ليس كيانا معزولا عن بقية العالم. فهي على الخصوص، بلد جزء من واقع إقليمي دقيق ومعقد تميزه الصراعات الأخرى، مثل الصراع في طاجيكستان، على سبيل المثال. وإنه لفي مصلحة البلدان المجاورة أن تكف عن التدخل الذي يمكن أن يغذي الصراع، وأن تسعى جاهدة بدلا من ذلك لاقناع مختلف الفصائل الأفغانية بأنه لا يوجد أي حل عسكري، وأنه ينبغي لها أن تسوي خلافاتها عن طريق الوسائل السلمية. وأن أفغانستان المسالمة التي تسير على طريق الانتعاش الاقتصادي - أفغانستان المستعدة لاستيعاب ملايين اللاجئين والقادرة على استيعابهم الذين أعيد توطينهم في الدول المجاورة - ستمثل عامل استقرار، وهو في مصلحة الجميع، بدءا بالبلدان المجاورة لها.

إن الصراع في أفغانستان هو تركة الحرب الباردة، وهي تركة، بخلاف الحالات المماثلة - مثل الصراع في كمبوديا - وجدت في واقعها التاريخي والإثني والثقافي

المعقد وقودا كافيا لأن يبقى بعد الحرب الباردة. وهذا ما يجعل من الضروري لجميع المتورطين في الأزمة أن يفهموا تماما المسؤولية الملقاة على عاتقهم في أن يقلبوا الحالة، وأن ينبذوا الأنانية والفرقة، وأن يبحثوا بإيمان صادق عن حل يتلاءم مع مصالح واحتياجات الجميع. فلكي تحظى بمساعدة المجتمع الدولي، يجب على أفغانستان أولا وقبل أي شيء مساعدة نفسها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ايتيل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مثل الوفود التي تكلمت قبلي، ولربما مثل تلك التي ستتكلم بعدي، أريد أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم منصبكم السامي. وإن ما لديكم من ثروة الأفكار والاستعداد لاتخاذ المبادرات وتحمل المسؤولية أمور معروفة جيدا، ولهذا فإننا نتطلع للعمل تحت قيادتكم.

اسمحوا لي أن أضيف كلمة شكر لسلفكم، السفير ليغويلا، ممثل بوتسوانا. ويتعين علي أن أقول إننا تمتعنا بإدارته الفعالة وما تحمله من روح الفكاهة. ومع ذلك، إذ أتكلم عن فعالية السفير ليغويلا، أخشى ألا أكون صادقا تماما إذا لم أضف كلمة تحذير، إن لم تكن كلمة نقد. إن شارة الشرافة لبوتسوانا تحمل كلمة شؤم هي "بولا" التي تكرم السفير ليغويلا بترجمتها لي. فهي تعني "لتمطر عليك" والتي يبدو أنها تعني في بلده أمنية مليئة بالنوايا الطيبة. وآمل أن يسامحني السفير ليغويلا إذا تعين علي أن أقول ذلك في شهر رئاسته ـ وكذلك في شهر رئاستكم، السيد الرئيس ـ إنه ببساطة أفرط في ذلك. ونحن في الوفد الألماني ندرس حاليا ـ وربما في الفريق العامل المفتوح باب العضوية ـ طريقة معالجة هذه الظاهرة الجديدة وهي التوعية بمجلس الأمن.

وإذ أتطرق الآن إلى جدول الأعمال الأصلي، أود السيد الرئيس، أن أشيد بمبادرتكم لعقد مناقشة علنية لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان. وإنني أرحب بنائب وزير خارجية أفغانستان وبالممثل الدائم لأفغانستان هنا على طاولتنا.

لقد كان لألمانيا تاريخ طويل من العلاقات الودية مع جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. وإننا نتشاطر والعديد من البلدان الأخرى إحساسا بالطابع العاجل للحالة، وهو إحساس بأنه ينبغي عمل شيء ما لإنهاء هذا الصراع الفظيع. ومع العديد من الآخرين، حاولنا التخفيف من محنة السكان المدنيين عن طريق المعونة الإنسانية.

وإن ستة عشر عاما من الحرب قد ألقت بعبء ثقيل على عاتق هذا البلد وشعبه، وآمل أن ترسل مناقشة اليوم إشارة تأييد إلى شعب أفغانستان ـ وهي إشارة تشير إلى أن المجتمع الدولي يكترث وأنه سيواصل العمل، من خلال الأمم المتحدة، لإرساء السلام والاستقرار في هذا البلد.

وإن الحالة على الأرض في أفغانستان تبعث على الإحباط. وحتى الآن ذهبت جميع الجهود الدولية لتحقيق السلام أدراج الرياح. وأن نهاية لكل هذا الدم المراق لا تبدو قريبة لحد الآن. فهذا الصراع لا يعني أفغانستان وحدها. فهو يمكن أن يتطور بسهولة فيصبح تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة برمتها.

فما الذي ينبغي لنا القيام به؟

لقد قطع المجتمع الدولي التزاما تجاه أفغانستان. ويرد هذا الالتزام في قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان المتخذ بتوافق الآراء في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. والمطلوب أن نفعله أساسا هو ترجمة توافقنا إلى واقع، بهدف كفالة تنفيذ القرار تنفيذا تاما. وهذا القرار واضح للغاية، سواء من حيث أهداف جهود السلام الدولية في أفغانستان، ومن حيث السبل التي يريد المجتمع الدولي اتباعها لتحقيق هذه الأهداف. وبالاقتباس من هذا القرار، يمكننا أن نؤكد التزامنا الراسخ.

> "بالمصالحة الوطنية في أفغانستان وبسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية". (قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء، الفقرة الخامسة من الديباجة)

وكذلك استعداد الأمم المتحدة لمساعدة شعب أفغانستان فيما يبذله من جهود لتحقيق المصالحة الوطنية.

ويمنح قرار الجمعية العامة بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان ولاية لا لبس فيها بتيسير المصالحة الوطنية من خلال إنشاء آلية انتقالية، ونقل السلطة، ووقف فوري ودائم لإطلاق النار. وقد بذل رئيس اللجنة الخاصة، السفير محمود المستيري، وموظفوه جهودا ضخمة للعمل مع الأطراف من أجل بلوغ هذه الأهداف. ونود أن نشكرهم على عملهم الدؤوب.

ويسر ألمانيا إنها تمكنت من تقديم أحد المسؤولين السياسيين الأربعة الذين تم تعيينهم بموجب قرار الجمعية العامة من أجل تعزيز البعثة الخاصة. وقد سافر هذا المسؤول إلى المنطقة في أواخر شباط/فبراير، وأمضى ١٠ أيام في قندهار ورافق أيضا السفير المستيري في سفره إلى كابل. ونحن على استعداد لتقديم دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة الخاصة والتعاون مع الوفود المهتمة الأخرى في العمل على نجاحها.

ونود اليوم أن نشجع السفير المستيري وموظفيه على مواصلة الطريق في محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن تكوين آلية انتقالية يشار إليها عادة باسم "مجلس السلطة". وأن تكوين هذا المجلس هو بالطبع إحدى المسائل الرئيسية التي يجب حسمها إذا أريد إنشاء عملية سلام قابلة للاستمرار.

وفي الوقت ذاته، نتفق مع الآخرين بأنه ينبغي تشجيع اللجنة الخاصة على أن توسع إلى حد ما نهجها بالسعي أيضا إلى إيجاد حلول للمسائل الأخرى التي يتعين معالجتها في إطار ولاية البعثة. ونحن على اقتناع بأن نهجا موسعا من هذا القبيل من شأنه أن يتيح فرصا جديدة للنجاح في عمل البعثة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، نحن على استعداد أيضا للنظر في اتخاذ جميع التدابير الإضافية التي تفيد عملية السلام في أفغانستان على النحو المبين في قرار الجمعية العامة.

وإذا رأت الأمم المتحدة أنها ستحتاج من أجل تحقيق أهدافها في أفغانستان إلى محفل جديد لجمع جميع الأطراف، فإننا على استعداد لتأييد فكرة عقد اجتماع أو مؤتمر حول أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة. وبالطبع، ينبغي التحضير لمثل هذا الاجتماع تحضيرا جيدا وينبغي ألا يشمل جميع أطراف النزاع فحسب بل أيضا عنصرا دوليا معينا. ولدينا ثقة تامة بالأمين العام للأمم المتحدة في تقرير ما إذا كان الوقت قد حان لعقد هذا الاجتماع وموعده.

ولئن كان المجتمع الدولي قد خول الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاضطلاع بدور محوري للمساعدة على تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، فإن الأمم المتحدة لا تستطيع تحقيق هذا الهدف وحدها. فعلى النقيض من ذلك، ليس بإمكان الأمم المتحدة سوى تيسير الجهود التي يتعين على الأطراف بذلها للتوصل إلى تسوية دائمة وسلمية لخلافاتهم. إن بعثة الأمم المتحدة الخاصة تمثل في حد ذاتها عرضا من المجتمع الدولي. وللأطراف أن تختار قبول هذا العرض أو رفضه. ولا نرى حتى الآن أي قبول صادق لا لبس فيه. وإذا استمر هذا الوضع، فإن الأمم المتحدة قد تواجه وضعا يتعين عليها فيه أن تعيد النظر في التزامها.

وعلاوة على أطراف الصراع، فإن بلدان المنطقة تتحمل أيضا مسؤولية خاصة. ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير عن التدخل الأجنبي المستمر والمتزايد في أفغانستان: التدخل الأجنبي من قبل أكثر من بلد، ولصالح أكثر من طرف أفغاني واحد. إن هدف جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة هو التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وبالتالي الحفاظ على سيادة أفغانستان ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وإن التدخل الأجنبي ـ على سبيل المثال من خلال شحنات الأسلحة ـ يقوض هذا الهدف.

ولن تكتب لنا فرصة النجاح في وضع نهاية لهذا الصراع المريع إلا إذا تعاون جميع هؤلاء المعنيين تعاونا تاما. وينبغي تشجيع بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان على تكثيف جهودها من أجل الوفاء بولايتها. ويتعين على جميع الدول المعنية أن تمتنع عن التدخل في أفغانستان وعليها بدلا من ذلك أن تدعم مبادرة الأمم المتحدة للسلام. ولكن، في المقام الأول، يتعين على الأطراف الأفغانية التخلي عن منطق الحرب المميت والسير في الطريق نحو السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل شيلي.

أود في المقام الأول أن أعرب عن ارتياحي للدعم والتأييد لمبادرة عقد هذه المناقشة التوجيهية حول الأزمة الخطيرة السائدة في أفغانستان. إن الاستجابة الإيجابية من جانب عدد كبير من الوفود دليل قاطع على أن المجتمع الدولي يتابع بقلق المعاناة المستمرة للشعب الأفغاني.

وعلاوة على ذلك، ترى شيلي أنه من المناسب والضروري للغاية أن نتمكن من الاستماع في هذه المناقشة العلنية لملاحظات الوفود الأخرى وآرائها ومقترحاتها وأفكارها ووجهات نظرها، بما في ذلك وفود الدول العديدة في المنطقة غير الأعضاء في المجلس، والمتضررة بأشكال مختلفة من أزمة أفغانستان. ونحن نعتقد أننا نسهم بهذه الطريقة في تشجيع مبادرات السلام وحسم صراع في دولة عضو، ونخدم على نحو أفضل الرغبة المشتركة في أن يعمل المجلس بشفافية متزايدة. ونحن نعتقد أننا قد نستطيع بهذه الطريقة أن نحقق الشرعية والدعم اللذين ينبغي أن تحظى بهما جميع قرارات المجلس.

وفي السنوات الأخيرة، على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الأمم المتحدة والدول الأخرى، بالإضافة إلى الأطراف الأفغانية، يبدو لنا مع الأسف أن الأطراف المتحاربة في أفغانستان لا تزال تفضل الخيار العسكري.

ولا تزال قرارات الجمعية العامة دون تنفيذ، وفي الأشهر الماضية شعرنا بالقلق إزاء استمرار الأنشطة العسكرية في كابل وفي المناطق الأخرى، مما يؤدي إلى الموت والدمار وتعريض السلم والاستقرار الإقليميين للخطر.

ويود وفدي أن يكرر الأهمية التي يعلقها على أهمية أن تتخذ الدول التي تتحمل أكبر المسؤولية عن حل ذلك الصراع التدابير اللازمة لتشجيع السلام في أفغانستان. وأن إنهاء تدفق الأسلحة والذخائر والإمدادات العسكرية الأخرى أمر لا غنى عنه لوضع نهاية للصراع.

ونعتقد أنه من الملح وضع حد فوري للتدخل الذي لا مبرر له في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وبالمثل فإن الالتزامات التي قطعتها الحكومة الحالية يجب أن تحظى بالاحترام الكامل. وفي الوقت نفسه نرى أن جهود الأطراف، بما في ذلك جهود جميع الممثلين الأفغان وجهود الدول المعنية جدا بالموضوع، ينبغي أن تتركز على السعي لتحقيق اتفاق فوري ودائم لوقف إطلاق النار. ونرى أنه قد يكون من المفيد في مرحلة لاحقة النظر في عقد مؤتمر دولي يتناول جميع المشاكل الأفغانية بشكل شامل.

وبالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، يحظى بأهمية خاصة استمرار برامج التنمية التي تستهدف إنعاش النشاط الاقتصادي وزيادة إعادة إدماج أفراد الشعب في مهام انتاجية. ويبدو هذا أكثر ضرورة إذا أخذنا بعين الاعتبار المستويات المرتفعة بشكل يبعث على القلق لانتاج المخدرات في أفغانستان، الأمر الذي يترتب عليه أثر سلبي على عملية السلام، حيث أنه يمثل عنصرا لزعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة وفي المنطقة بأسرها.

وأخيرا تود شيلي أن تشيد إشادة مخلصة جدا وقلبية بالعمل الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي وسائر المنظمات غير الحكومية التي، في ظل ظروف بالغة الصعوبة، تحاول جاهدة تخفيف معاناة الأشخاص المتضررين بشكل مباشر. ونحن ندعو إلى ضمان التدفق الحر للمساعدة الإنسانية إلى كابل.

وشأننا شأن وفود أخرى هنا، فإننا أيضا نمتدح ونؤيد بالكامل المبادرات التي قامت بها البعثة الخاصة التي تمثل الأمين العام في المنطقة.

ومع ذلك نعلم أنه لا يمكن إحراز أي تقدم في الحالة الأفغانية دون التعاون القوي من جانب جميع أطراف الصراع. ونحن نناشد ـ وإن كان هذا يبدو غير ضروري، لكنني أعتقد أننا هنا في مجلس الأمن بحاجة إلى التأكيد على هذه النقاط ـ نناشد الحكومة والفصائل أن تفكر أولا وقبل كل شيء في شعب أفغانستان. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق دون مشاركة الجميع، لكن لا

يمكن أن يتحقق أي اتفاق سياسي ما لم يكن رفاه شعب أفغانستان هو الهدف الأسمى. إن السعي إلى السلطة والسيطرة الإقليمية والانتصار على الآخرين لا تؤدي إلا إلى زيادة المعاناة؛ ويعلم ذلك قادة أفغانستان أنفسهم كما يعلمه الجميع. إن المرء بعد الاستماع إلى مواقف القيادة الأفغانية والتعرف عليها يتمنى لو كانت هناك مودة أكبر ومحبة أكبر وحساسية أكبر تجاه الشعب، وتجاه الأبرياء الذين يعتمد مصيرهم اعتمادا كليا على منطقتهم الجغرافية ولا يؤخذ رأيهم.

إن هذه المناقشة يمكن أن ترسل رسالة واضحة عن اهتمام المجلس بالحالة في أفغانستان واهتمامه بها - ونود أن يبدي القادة الأفغان نفس الاهتمام ونفس الانشغال تجاه شعبهم - وهي أيضا رسالة تأييد قوي لعملية السلام. ونناشد بأشد العبارات الأطراف أن تستجيب على نحو إيجابي حتى تستطيع أن تبدأ، من الآن، في بناء مستقبل من السلام والتقدم والاستقرار، وهذا هو ما تمس إليه حاجة الشعب الأفغاني.

أستأنف الآن عملي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية - وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل. وإنني على ثقة من أنه سيتسنى للمجلس تحت قيادتكم القديرة أن يتناول بنود جدول أعماله بفاعلية وكفاءة خلال الشهر الحالي. كما أود الإشادة بالسفير ليغويلا ممثل بوتسوانا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

ما برحت مسألة أفغانستان لفترة طويلة على جدول أعمال مختلف اجتماعات الأمم المتحدة وقد اتخذت بشأنها قرارات عديدة. ومع ذلك، ما زال النزاع في أفغانستان وما زالت معاناة الشعب الأفغاني مستمرين. ونأمل أن يساعد اجتماع اليوم على تهيئة جو يؤدي إلى مزيد من المشاركة من جانب المجتمع الدولي في أفغانستان من حيث التوصل إلى حل سلمي للصراع والاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني، الذي ما برح يعاني على امتداد السنوات الـ ١٧ وهو في حاجة ماسة إلى السلام والاستقرار والتنمية.

تمثل الحالة في أفغانستان اليوم مسألة تثير القلق والأسى. وما فتئ البلد يعاني من حرب مدمرة لا ترحم، تؤدي إلى قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء، وتشريد الآلاف من الناس وإلحاق دمار واسع النطاق بالممتلكات. وما زال الدمار الشديد يلحق المعاناة بالمدنيين الأبرياء، ولا سيما فيما يتعلق بسكان كابل المدنيين، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة، بما في ذلك نداءات مجلس الأمن، بوقف الأعمال القتالية وإنهاء القصف الجوي والقصف بالمدفعية للمناطق المأهولة بالسكان. وكما يذكر الأمين العام في تقريره الأخير:

"استمرت دقة الحالة [في كابل] خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالغذاء والوقود وتوافرهما. وتظهر عمليات المسح التي أجريت مؤخرا أن قطاعات كبيرة من السكان لم تكن تدخل قبلا ضمن القطاعات الضعيفة باتت تعاني الآن مصاعب جمة في استيفاء احتياجاتها الأساسية". (A/50/908، الفقرة ٧)

وللأسف لم تتمكن الأطراف الأفغانية، التي كانت موحدة ذات مرة في كفاحها ضد الاحتلال الأجنبي، في الحفاظ على وحدتها والعمل من أجل تعمير بلدها بعد سنوات عديدة من الدمار. وينبغي للأطراف الأفغانية أن توقف القتال وأن توافق على تسوية سلمية حتى يتسنى للشعب الأفغاني أن يعمل من أجل السلام والتنمية.

إن جمهورية إيران الإسلامية، نظرا لما لها من حدود طويلة مع أفغانستان ونظرا لأنها تتشاطر معها لغة واحدة ودينا واحدا مع شعب أفغانستان، تشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة في ذلك البلد. وإذ نشهد عن كثب معاناة بلد مجاور لفترة طويلة من الزمن لا يمكننا ألا نبالي بمصير شعب أفغانستان المسلم، ولهذا اتخذنا تدابير مختلفة من أجل تخفيف معاناة شعب ذلك البلد. وقد استضفنا ما يزيد على ٢,٥ مليون لاجئ أفغاني، وقمنا بحمايتهم بمعاملة رفيعة المستوى، على الرغم من أن المساعدة الدولية المقدمة لتغطية النفقات لا

تتناسب وحجم وجسامة المشكلة. ونأمل أن يتمكن كل اللاجئين الأفغان من العودة إلى ديارهم طواعية في أقرب وقت ممكن. ومن نافلة القول إن التعاون الدولي والمساعدة الدولية لتيسير هذه العملية ذواتا أهمية كبرى.

علاوة على ذلك، بذل بلدي قصارى جهده بمختلف السبل لمساعدة الشعب الأفغاني. وما بناء المستشفيات والمراكز الطبية لمعالجة المرضى مجانا، وإتاحة البرامج التعليمية للطلاب الأفغانيين، وتدريب المجموعات الطبية الأفغانية، وتنفيذ خطة مستمرة لتطعيم الأطفال وتقديم المرافق اللازمة لملاجئ الأيتام وتوفير المساعدة الغذائية وغير الغذائية إلا أمثلة على أنشطتنا المستمرة الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الأفغاني. إلا أن الحالة ازدادت سوءا أكثر مما يمكن تصوره. فقد تعرضت للخطر الحقوق الأساسية للشعب الأفغاني خلال سنوات الصراع. وفي بعض مناطق البلد، بلغ معدل انتشار الأمراض وسوء التغذية بالفعل أبعادا مزعجة. وبغية التصدي لهذه الأحوال التعسة، أصبح الالتزام الدائم من جانب المجتمع الدولي بتوفير المساعدة الإنسانية والدعم المالي على حد سواء أمرا ضروريا للغاية.

وعلى الصعيد السياسي، لم نأل جهدا لمساعدة مختلف الأطراف الأفغانية كي تنحي اختلافاتها جانبا من أجل جميع الأفغانيين ومن أجل السلم والاستقرار في المنطقة. ولقد قمنا مرارا بحثها على أن توافق على وقف دائم لإطلاق النار والسعي إلى حل سلمي تفاوضي يقبل به الجميع. وأنهكت شعب أفغانستان الحرب التي يقتل فيها الأخ أخاه، وإراقة الدماء. ولهذا فليس ثمة مبرر على الإطلاق لرفض وقف إطلاق النار والإصرار على استمرار الأعمال القتالية المسلحة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن شعب أفغانستان له الحق كل الحق في أن يقرر على نحو تام مصيره وهو قادر على أن يفعل ذلك. ومع احترام ودعم حق الأفغانيين في اختيار مستقبلهم، تركزت سياستنا على إقامة اتصال مع الحكومة وجميع المجموعات الأفغانية واغتنام كل فرصة لتعزيز السلام. وكما حدث في الماضي، ستواصل جمهورية إيران الإسلامية التعاون مع جيرانها لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وما زلنا أيضا نؤيد بعثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان برئاسة السفير محمود المستيري. وعلاوة على ذلك، ينبغي الإشادة بدور منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد. ونرى أن التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان المجاورة يمكن أن يخدما على خير وجه عملية السلام في أفغانستان. ومرة أخرى نكرر تأكيد أهمية حماية سلامة أفغانستان الإقليمية وسيادتها ووحدتها الوطنية.

وينبغي أن يطلب إلى المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام لاحتياجات الشعب الأفغاني. ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في هذا الصدد وتقتضي ضخامة الاحتياجات الإنسانية وجسامة التدمير اتخاذ إجراءات اكثر تضافرا. وفي هذا الصدد، يتمثل مجال لم يول اهتماما كافيا في الإسهام الدولي في عملية تعمير مناطق أفغانستان التي لا يدور فيها قتال وهذا في حد ذاته يعطي الأفغانيين حافزا لأن يتخلوا عن السلاح، وأن يحلوا خلافاتهم بالطرق السلمية. ويمكن أن تساعد الأمم المتحدة في دفع عجلة عملية التسوية السلمية عن طريق جملة أمور منها استخدام خبرة الآخرون بما في ذلك خبرة البلدان المجاورة ولا حاجة بنا إلى التأكيد على أنه لا ينبغي أن تفرض أية خطة على شعب أفغانستان الذي كان حساسا عبر تاريخه للتدخل الأجنبي.

وأخيرا، نأمل أن يتسنى للأفغانيين بالدعم الصادق من جانب المجتمع الدولي بأسره أن يصلوا إلى وقف إطلاق نار فوري ودائم وحكومة انتقالية مقبولة. وجمهورية إيران الإسلامية من جهتها ستواصل الاضطلاع بدورها في عملية إحلال السلام والأحوال الطبيعية في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بتهانئي إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل. وأرجو أن تتأكدوا من أن اليابان على استعداد لتقديم كامل الدعم لكم في قيادتكم لأعمال المجلس. وأود أن أغتنم

هذه الفرصة أيضا للإشادة بسلفكم ممثل جمهورية بوتسوانا على الطريقة الممتازة التي وجه بها أعمال المجلس في شهر آذار/مارس.

إن اليابان تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في أفغانستان. وفي ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من أفرقة الدراسة الاستقصائية الموفدة إلى البلد ومن مصادر أخرى، تشعر اليابان بالقلق إزاء المعاناة الإنسانية الناجمة عن القتال المستمر وخطر احتمال امتداد الحرب الأهلية وتهديد الاستقرار في المنطقة برمتها.

وتشاطر حكومتي الآراء الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة مؤخرا (A/50/908). وترى اليابان أنه ينبغي حل النزاع عن طريق إطار الأمم المتحدة، وهي ما زالت تدعم جهود الوساطة التي تبذلها المنظمة من أجل المساعدة في تحقيق الاستقرار الدائم في أفغانستان وفي المنطقة.

ويجدر التأكيد مع ذلك على أن مصير أفغانستان لا يمكن أن يقرره سوى شعب أفغانستان ذاته. إن شعب أفغانستان هو الذي يجب أن يقرر العناصر التي يتعين أن تدخل في أية تسوية سلمية مثل شكل حكمهم في المستقبل ووسيلة كفالة الأمن المحلي.

ويجب أن تتخلى أطراف النزاع عن أسلحتها والتوجه إلى طاولة المفاوضات في أبكر وقت ممكن. وترى اليابان بصفتها تتمتع بعلاقات طيبة ومحايدة مع هذه الأطراف أنها يمكن أن تضطلع بدور مفيد في المساعدة في بناء الثقة اللازمة فيما بين هذه الأطراف لتهيئة بيئة تؤدي إلى تحقيق السلام. وبوسع اليابان على وجه الخصوص أن تيسر المحادثات بين الأمم المتحدة ومختلف الأطراف الأفغانية، وكذلك بين الأمم المتحدة والبلدان المجاورة. وفي مناسبات عديدة، أعربت الأطراف لليابان عن أملها الشديد في أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا لتحقيق السلام في أفغانستان، وفي أن تسهم اليابان إسهاما أكبر في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية.

ولهذا تعتزم حكومة اليابان أن تطور اتصالاتها مع الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، تجري بعثة حكومية تابعة لنا محادثات مع عدد من البلدان المعنية. وتأمل اليابان في أن توفد موظفا سياسيا ليعمل مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة وذلك عندما يتم التوصل إلى تفاهم مع الأمانة العامة بشأن أسلوب عمل ذلك الموظف.

وتود اليابان أن توجه الانتباه إلى الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين، والقائل إن صادرات الأسلحة وغير ذلك من أشكال التدخل الأجنبي تطيل أمد الحرب الأهلية. ومن الأساسي أن توقف البلدان المعنية هذه المساعدة فورا، وأن تقف وراء الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام. ويجدر النظر في اقتراح الأمين العام الداعي إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه المشكلة باعتبارها "جزءا لا يتجزأ من المسألة الأفغانية برمتها".

وفي هذا السياق، تابعت حكومة بلدي باهتمام مسألة فرض حظر على توريد الأسلحة إلى أفغانستان. وتود اليابان أن تسهم قدر الإمكان في الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة في هذا الاتجاه، واضعة في اعتبارها أن الأمر يتطلب، قبل اتخاذ قرارات بشأن أية تدابير محددة، أن تدرس بعناية فعالية مثل هذه التدابير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل اليابان على عبارات التأييد التي وجهها إلي.

المتكلم التالي مثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن في ظل رئاستكم، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم منصبكم الرفيع. ولا يساورني أدنى شك في أن المجلس، تحت رئاستكم الماهرة والقديرة، سيتمكن من الوفاء بمسؤولياته بنجاح خلال الشهر الحالي. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إعجابي بسلفكم، الممثل الدائم لبوتسوانا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

إن مناقشة اليوم العلنية لمسألة أفغانستان في مجلس الأمن، تجري بعد فترة انقطاع طالت سبع سنوات. وواضح أن الغرض منها هو تحديد السبب الجذري لاستمرار الصراع، والخطوط العريضة للحلول الممكنة.

وبغية فهم النزاع المستمر في أفغانستان، علينا للأسف أن نعود بذاكرتنا إلى الأحداث المأساوية التي شهدها هذا البلد الذي مزقته الحروب طيلة الـ ١٧ عاما الماضية. فخلال الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، الذي دام عقدا من الزمان ثم تدمير البلد تدميرا كاملا. وأجزاء كبيرة من البلد قصفت وأحرقت؛ ومات ما يقرب من ١,٥ مليون أفغاني أثناء مقاومة الاحتلال، وشرد ٧ ملايين أو أكثر من ديارهم، واضطر معظمهم إلى التماس المأوى في البلدين المجاورين إيران وباكستان، وزرع ما يقدر بثلاثين مليون لغم دون خرائط، وبطريقة غير إنسانية.

وبمجرد انسحاب قوات الاحتلال بدأت الفصائل الأفغانية تتشاجر فيما بينها في صراعها لملء الفراغ. والأسلحة والمعدات التي تقدر قيمتها ببلايين الدولارات والتي خلفتها قوات الاحتلال وراءها في أفغانستان، وفرت مصدرا متاحا ومستمرا للذخائر في هذا الصراع المتواصل.

ومن الواضح أن باكستان حكومة وشعبا تابعت هذه التطورات بقلق بالغ. فباكستان، باعتبارها جارا تربطه بأفغانستان أواصر تاريخية وثقافية عميقة، جارا وقف متكاتفا مع شعب أفغانستان في محنته، شعرت بالصدمة إزاء هذا الصراع الجديد الدائر بين الأشقاء. وفي رأينا أن شعب أفغانستان كان من حقه أن يجني ثمار كفاحه الطويل، وأن يتمكن من تركيز كل طاقاته على مهام التعمير بعد معاناته الطويلة. وكان موقف حكومة باكستان الثابت من هذا الصراع بين الأشقاء، ولا يزال، هو أن وجود آلية مؤقتة عريضة القاعدة تشارك فيها جميع الفصائل، هو وحده الذي يمكن أن يمهد الطريق لإقامة الحكومة الديمقراطية التي يمكنها وحدها أن توفر النسيج الضروري الدائم لهذا البلد متعدد الأعراق. والسلام الدائم يتطلب نبذ سياسات السيطرة والاستبعاد، وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية فيما بين جميع القطاعات السياسية والعرقية ومختلف القطاعات الأخرى في المجتمع الأفغاني.

ومن الواضح أيضا أن شعب أفغانستان قد ضاق ذرعا بالصراع بين الفصائل ويحلم مخلصا باستئناف حياته الطبيعية في ظل ظروف من السلم والأمن. وبالتالي يتحتم على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدته في هذا الصدد.

ولا بد من رسم إطار شامل لاستعادة السلام في أفغانستان بالالتزام والدعم الحقيقيين من المجتمع الدولي. وينبغي أن يتضمن هذا الإطار عناصر سياسية واقتصادية وإنسانية، وأن ينفذ بهمة ونشاط وعزم معقود.

ولقد حدد المجتمع الدولي العناصر السياسية اللازمة لتحقيق السلام في أفغانستان. وهذه العناصر وردت في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في دورتها الخمسين.

إن معظم الصراع الدائر في أفغانستان يمكن عزوه إلى غياب الحكم الشرعي. والشرعية لا تنبع من الإملاء العسكري ولا من استخدام الأسلحة ضد المدنيين الأبرياء، ولكنها تنبع من ثقة أولئك المدنيين وتأييدهم، ومحاولات مجموعة أو أخرى ادعاء الشرعية لنفسها على أساس اتفاقات فات أوانها كانت العامل الأساسي في إذكاء الصراع بين الفصائل. وعليه، فإن الجمعية العامة نصت بوضوح على ضرورة نقل السلطة عن طريق إنشاء مجلس ذي سلطة وذي صفة تمثيلية كاملة قائمة على قاعدة عريضة في أقرب وقت ممكن.

وبذلت بعثة الأمم المتحدة الخاصة جهودا محمودة لمعالجة هذه المسألة. ومن المؤسف أن هذه الجهود ما زالت محبطة بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، ولا تزال رهينة التشكيلات السياسية والعسكرية المتغيرة في أفغانستان.

والتدفق الهائل للأسلحة والأموال من الخارج إلى مختلف الفصائل السياسية والعسكرية يزيد من تعقد المشكلة ويضعف من عزيمة الأطراف المتصارعة على السعي إلى المصالحة الوطنية. ومن المؤسف أن العديد من الفصائل السياسية لم تعد أكثر من مجرد بيادق في لعبة شطرنج لها أبعاد إقليمية ودولية أوسع.

وباكستان التي وقفت صامدة إلى جانب الشعب الأفغاني في كفاحه الباسل لتحرير بلده، ووفرت الغوث والدعم لملايين اللاجئين الأفغان، وعانت أكثر من غيرها من الحرب في أفغانستان، يصورها البعض اليوم على أنها تمارس لعبة السياسة في أفغانستان. ومن يتهموننا بالتدخل في أفغانستان يعرفون حق المعرفة أننا أحجمنا إحجاما صارما عن دعم فصيل أو آخر. وهذه الاتهامات الموجهة ضدنا ما هي إلا ادعاءات مختلفة في محاولة مكشوفة للتستر على إمدادات الأسلحة الهائلة التي تقدمها دوائر معينة، أو مجرد تعبير عن خيبة الأمل من عدم توفير باكستان مثل هذا الدعم.

والأهم من ذلك، أن ترويج هذه الادعاءات ما هو إلا محاولة ساذجة لتفسير الوضع غير المحتمل الذي وجدت فيه تلك الفصائل نفسها بسبب افتقارها التام إلى التأييد الشعبي من شعب أفغانستان.

لقد غرست ثقافة النقود والأسلحة والمخدرات بشكل متعمد، بغية فرض الإملاء العسكري على شعب أفغانستان من جانب المرتزقة الأنانيين الذين يؤكدون بأعمالهم أنهم لا يعنون كثيرا بالأمة الأفغانية أو بالإسلام.

وأنه لمن المفارقة فعلا أن السلطة المركزية الإسمية تسيطر فقط على ٥ مقاطعات من المقاطعات الـ ٣٢، إلا أنها، بالرغم من مدة حكمها الطويلة التي حددتها لنفسها، لم تتمكن من الحصول على ولاء الذين انتحلت لنفسها حق حكمهم. ومن جهة أخرى، فإن الطالبان تسيطر على أكثر من نصف البلد ودخلت في صراع مع السلطة المركزية الإسمية. ويسيطر على ربع البلد الجنرال دوستم، والأجزاء الأخرى تقع تحت سيطرة الفصائل الأصغر. وأن المثقفين والتكنوقراط، واللاجئين والأغلبية الساحقة من الأفغان العاديين ينظرون بازدراء إلى لعبة السلطة المشينة هذه، التي ألحقت أذى كبيرا بكرامة الشعب الأفغاني.

وإن من يعارضون السلطة المركزية الإسمية يشككون في مشروعيتها. والأمر الأساسي في ذلك حقيقة أنه بموجب الاتفاقات الأفغانية المؤرخة آذار/مارس ١٩٩٣، انتهت فترة ولاية الحكومة في كابـُل في حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وتم التوصل إلى هذه الاتفاقات من خلال عملية الحوار بين الفصائل الأفغانية. لكن الحوار أوقف منذ ذلك الحين. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعمه التام للجهود التي تبذلها البعثة الخاصة للأمم المتحدة من أجل إحياء العملية السياسية بين الأطراف الأفغانية. وينبغي عقد تجمع تمثيلي للقادة الأفغان تحت رعاية الأمم المتحدة، أو تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة والبلدان المجاورة، وذلك بغية البدء في عملية ذات مصداقية تتضمن نقل السلطة إلى حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة. وتقف باكستان على استعداد لدعم هذه العملية، التي تمثل السبيل الوحيد لمعالجة المسائل.

ومثل هذا التجمع يمكن أن يتناول أيضا مسألة إنشاء قوة أمن محايدة ونزع السلاح من كابـُل وأفغانستان كخطوات هامة يجب أن تمضي بشكل متزامن مع إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة.

وإننا نحبذ أيضا حظرا كاملا على الأسلحة وإمداد الفصائل المتحاربة بالأسلحة في أفغانستان. وأن فرض حظر عام على الأسلحة من جانب مجلس الأمن من شأنه أن يرسل إشارة صحيحة إلى أمراء الحرب الأفغان على تصميم المجتمع الدولي على وضع حد لهذه الحالة التي لا تطاق.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن ينظر في فرض حظر من أجل الإيقاف الفعال لشحنات الذخائر المحمولة جوا بالطائرات إلى أفغانستان كل يوم من مناطق مختلفة. وأن رصد الحظر الجوي والحظر على الأسلحة يتطلب آلية فعالة، نأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من إنشاءها، ربما بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأن فكرة عقد مؤتمر دولي حول أفغانستان قد تم الحديث عنها. ونرى أن من السابق للأوان عقد مؤتمر دولي حول أفغانستان في هذه المرحلة، وكما تدل التجربة والتاريخ، لا يمكن فرض أي حل من الخارج على الأفغان. ولا يمكن لحل دائم أن يتطور إلا على أيدي الأفغان أنفسهم. وأن التجمع التمثيلي للأفغان تحت رعاية الأمم المتحدة، بمساعدة أصدقاء أفغانستان إذا استلزم الأمر ذلك، يبدو لنا وسيلة أكثر جدوى للبدء بعملية السلام بين الأطراف الأفغانية.

والعناصر الأخرى لنهج شامل تتطلب اهتماما مساويا: فنحن بحاجة إلى التزام دولي سخي ومستمر بالتعمير الاقتصادي لأفغانستان، وتوفير المساعدة الإنسانية العاجلة لشعب أفغانستان. ونحن بحاجة أيضا لهذه المساعدة للاجئين في باكستان وإيران، ونحن بحاجة إلى وضع خطط فعالة لإعادة توطينهم بسرعة في أفغانستان التي يسودها السلام.

وإننا نقدر تماما معاناة الشعب الأفغاني، الذي ما زال يقطن أكثر من ١,٥ مليون منه في باكستان كلاجئين. ونحن نواصل تقديم المساعدة الممكنة لهؤلاء اللاجئين الأفغان. وحتى الآن، صرفنا ما يقرب من ١٠,٥ بليون روبية من مواردنا المتواضعة على رعايتهم وحمايتهم. وسمحنا أيضا بمرور المواد الغذائية دون أي عائق عبر حدودنا إلى أفغانستان. وقد يسرنا العمليات الجارية لبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تقديم مساعدات الإغاثة في أفغانستان، وأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قامت حتى الآن بنقل ما مجموعه ٩٠٠ طن من الإمدادات الغذائية بالطائرات من بيشاور الى كابـُل.

لقد رأينا تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، والمؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وتؤيد باكستان كل التأييد جهود البعثة الخاصة للأمين العام المرسلة إلى أفغانستان لتيسير التقارب الوطني والتعمير في أفغانستان.

وقد رحبت باكستان بهذه المناقشة العلنية في مجلس الأمن. ومع ذلك، فنحن على اقتناع بأننا لم نسمع الصوت الحقيقي للشعب الأفغاني، الذي يمكنه وحده أن يقرر مستقبله. وما لم نستمع إلى هذا الصوت الحقيقي وإلى أن نستمع إليه، فإن مناقشاتنا ستظل ناقصة ودون المعلومات الضرورية. وينبغي أن نجد السبل والوسائل للاستماع إلى وجهات نظر جميع الفصائل في أفغانستان، دون أن تمنعنا فقط القوانين والنظم.

ونأمل أن هذه المناقشة في مجلس الأمن لن تساعد فقط على توعية المجتمع الدولي بمعاناة شعب أفغانستان، بل ستعطي أيضا قوة دفع جديدة وكبيرة لجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الأرجنتين. وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

وأرحب به في المجلس، حيث كان يجلس منذ وقت ليس طويلا.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعرب أولا عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون بعد ظهر اليوم مداولات المجلس؛ وأود كذلك أن أشكر وفد بوتسوانا والممثل الدائم لبوتسوانا على العمل الذي اضطلع به خلال شهر آذار/مارس وعلى الحكمة التي تميزهم دوما.

قبل بضعة أشهر، فإن السيدة ساداكا أوغاتا، التي يكن لها وفد بلدي احتراما خاصا، أخبرتنا لدى تقديمها التقرير التقليدي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن حالة اللاجئين في العالم لعام ١٩٩٥ بأنه:

> "سيكون من أكبر تحديات القرن الحادي والعشرين ضمان أن تتمتع الشعوب في أي مكان في العالم، بالأمن والحرية؛ الأمن في مواجهة الصراعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر؛ والحرية لتحقيق إمكاناتها الذاتية، والمشاركة في حكومات بلدانها والتعبير عن هويتها الفردية والجماعية".

وبالطبع، نحن نتفق معها، ولكن إذا ألقينا نظرة مخلصة على خريطة عالمنا اليوم وبحثنا عن مكان لا يتوفر فيه أدنى قدر من الأمن ولا تمثل فيه الحرية سوى أمنية، أو ربما حلم بعيد المنال، نرى أن هذا المكان للأسف هو أفغانستان.

إن شعب أفغانستان يعاني منذ أكثر من ١٦ عاما من عنف عقيم لا هوادة فيه، ولدته حرب لم تكن الدول الكبرى غير ضالعة فيها. بل إن إحداها تدخلت بصورة مباشرة؛ وتدخلت الأخرى عن طريق الوكلاء، بطرق لا تعفيها من مسؤوليتها الأخلاقية وكانت نموذجا لما يسمى بالحرب الباردة. وللأسف، لا تزال الحرب في أفغانستان مستمرة، وتوجد بلدان ثالثة من الظاهر أنها

ليست غير ضالعة في العنف الذي لا يزال يعصف بذلك البلد. وينبغي لها الآن أن تتحد في القيام بجهد من أجل السلام.

إن شعب أفغانستان، بالإضافة إلى أنه عانى من محن قاسية، كان ولا يزال منذ سنوات عديدة أحد أفقر الشعوب في العالم على الرغم من كونه شعبا مجدا ومنتجا. فمتوسط العمر المتوقع عند الولادة لا يتجاوز ٤٣ سنة؛ وتبلغ نسبة من يعرفون القراءة والكتابة حوالي ٢٠ في المائة؛ ووفيات الأطفال في أفغانستان من أعلى النسب في العالم. ومن المحزن أن الشيء الوحيد المتوفر بكثرة في ذلك البلد هو الأسلحة والذخيرة.

ولا يزال حوالي ٣ ملايين أفغاني يعيشون خارج بلدهم بوصفهم لاجئين، بينما هناك مليون شخص من المشردين داخل البلد. وهذا أكبر تجمع للاجئين في العالم. وهم يجدون في الملاذ النسبي للمخيمات ما لا يجدونه في بلادهم: الأمن بصورة رئيسية، ولكن أيضا الماء، والمدارس، والخدمات الصحية، والكهرباء، وحتى العمل بالنسبة للبعض. وكل ذلك قطع من كل يمثل الحد الأدنى الضروري للكرامة الإنسانية.

ومن جراء هذا العدد الكبير من اللاجئين، يتضح أن مسألة أفغانستان تؤثر بشكل كبير على البلدان المجاورة وعلى المنطقة ككل. ولكن في هذه الأيام لا يقال إلا القليل عن ذلك البلد، وكأن الحالة السائدة هناك لا مفر منها أو أنها غير قابلة للإصلاح - وكأن أفغانستان اختفت فجأة وراء جدول أعمال المسائل الملحة التي يتعين حسمها في ميدان السلم والأمن.

قبل أيام قليلة جاء في التقرير السنوي المفيد لعام ١٩٩٦ الصادر عن بعثة الولايات المتحدة عن حالات الطوارئ الإنسانية في العالم أن الحالة في أفغانستان واحدة من الأزمات الثلاثة التي وصفت بأنها أكبر "حدة"، إلى جانب الأزمتين في بوروندي وسيراليون. ويضيف التقرير أن الوضع في سيراليون بدأ يتحسن منذ الانتخابات التي أجريت مؤخرا هناك وبداية المفاوضات بين بعض الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يصف التقرير ما يحدث في أفغانستان بأنه أسوأ الحالات الإنسانية في العالم أجمع. فاليوم، يعيش حوالي مليون من سكان كابل حياة مقلقة، يحاولون الوفاء بالحد الأدنى من احتياجاتهم، وتتهددهم على الدوام هجمات ما تدعى الطالبان.

إن الضحية الحقيقية لهذا الوضع - السكان المدنيين في أفغانستان - تحاط بجدار من الصمت، الذي يحجب في كثير من الأحيان عن الأنظار مآسي من هم في أشد الحاجة في عالمنا. ويبدو أن بعض التقدم قد أحرز مؤخرا، وخاصة في بعض المناطق الريفية؛ ومع أن ذلك يبعث على التشجيع فمن الواضح أنه غير كاف.

والشيء الأكثر إلحاحا هو السلام، أو على الأقل وقف الأعمال العدائية. وبغير ذلك، لن يكون من الممكن التفكير بجدية في التعمير، ولا يمكن الحلم بعودة اللاجئين، والمصالحة والتسامح والتنوع. إننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات جادة في الميدان وفي البلدان المجاورة تؤدي إلى كسر حلقة العنف. وفي هذا الصدد، نحن من بين الذين يعتقدون أن من المفيد عقد مؤتمر على أعلى المستويات، تشارك فيه جميع الدول التي لها صلة بشكل أو بآخر بهذه الأزمة، بغية إنشاء ما يمكن أن نسميه "ائتلاف من أجل السلام"، قادرا على أن يدعم بصورة جماعية استراتيجية للسلام، أو ربما إنشاء فريق جديد من الأصدقاء، أو فريق اتصال، أو محاولة توليد قوة سياسية أكبر وتقديم المساعدة للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمتنا.

إن وجود الأمم المتحدة في المنطقة هو حاليا السبب الوحيد للأمل، ولكن يجب أن يكون أكثر نشاطا ولعله يضع الأولويات. ومن الصحيح أن فرص النجاح لا تعتمد على سلوك الذين يقاتلون على الأراضي الأفغانية فحسب بل أيضا على سلوك الذين يقدمون لهم الدعم والسلاح، وفي النهاية، استخدامهم. إن هذا الوجود الدولي يجب دعمه دون إبطاء، وبكل السبل الممكنة، وهنا فإن إجراءات الدول الكبرى والبلدان المجاورة لها، في رأينا، لها أهمية حاسمة.

ودون اتفاق أساسي أدنى بين الجميع، وعلى الأقل فيما يتعلق بالخطوات الأولية التي ينبغي اتخاذها صوب السلام، سيكون من الأصعب بكثير تحقيق النجاح. فالمهام الواقعة على هذه المنظمة هي تعزيز هذا السعي إلى الاتفاق ثم التوصل إلى اتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تأجيل هذه المهام، بسبب حجم المأساة.

إن المسائل الطارئة لأفغانستان واضحة.

ففي المقام الأول، لا بد من القيام بعمل من أجل وقف تدفق الأسلحة والمعدات العسكرية والتدفقات المالية ذات الصلة وقفا فعالا والسيطرة عليها؛ وإلا فإن العنف والدمار سيستمران. وبالإضافة إلى ذلك، علينا اليوم أن نحاول تجنب الهجمات على كابل وهرات، التي من شأنها أن تزيد من تفاقم الأزمة. وفي الوقت ذاته يجب علينا أن نسعى إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. إن التجاوزات والأعمال التعسفية والمتطرفة التي تقع في هذا المجال تشكل سببا رئيسيا لعدم الاستقرار الذي تعاني منه أفغانستان. وهي تمثل صعوبة عملية خطيرة تعيق عمل الذين يحاولون بسخاء تقديم المساعدة.

ولا بد لنا أن نضع حدا نهائيا لجميع الخطوات والأنشطة الانفرادية التي تهدد السلامة الإقليمية لأفغانستان، مثل بناء الطرق أو شبكات الاتصال. ومن ثم، يتعين علينا أن نبدأ، بالاشتراك مع الأطراف في الصراع الأفغاني، بوضع استراتيجية للمصالحة ولاحتياجات التعمير الملحة. فمن واجب المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لتيسير السلام في أسرع وقت ممكن، وأن من مسؤولية الذين ظهر أنهم كانوا يسكبون الزيت على النار أن يتعاونوا في جهود استعادة السلام.

وفي مناخ الرعب والبؤس، لا يكون السلم سهل المنال؛ ولكن إذا تم تحقيقه فلن يكتب له الاستمرار. هكذا يعلمنا التاريخ، مرة تلو الأخرى. ولذلك، فقد حان الوقت للبدء بجهود تفاوضية، واضعين في الاعتبار، كما يجب، الأطر الزمنية التي تنجم في بعض الأحيان عن التطورات السياسية التي تؤثر على مختلف الأطراف المعنية. ولكن ينبغي لنا ألا ننتظر إلى أن يحدث ذلك قبل المضي قدما، لأنه على الرغم من الصمت الذي يحيط بهذه المسألة فإن المحن التي ينزلها العنف على شعب أفغانستان لم تتوقف بعد؛ فهي مستمرة بلا هوادة. إن الوضع الحالي الذي يتسم بالعجز، في عالم يتكلم باستمرار عن جميع أشكال العولمة، يعتبر عارا بالنسبة لنا جميعا. لقد آن الأوان للعمل بصورة ملموسة وجماعية لمحاولة عولمة السلام، وينبغي أن تكون أفغانستان أول الخطوات في هذا الاتجاه.

ونحن نرى أن مسألة أفغانستان قد استمرت طويلا جدا. وإذا لم نثابر في جهودنا وإذا عانينا، كما يعاني المانحون للمساعدة الإنسانية إلى ذلك البلد من "كلل المانحين" سيظل من المستحيل تحقيق السلام.

ذلك هو رأينا بالنسبة لمضمون مسألة أفغانستان، التي لا ينبغي مواصلة إرجاء حلها.

وأود الإشارة باختصار إلى إجراء المجلس اليوم بعقد جلسة رسمية تتاح فيها الفرصة للدول غير الأعضاء حاليا في المجلس الإعراب عن رأيها بشأن المسائل المعروضة على المجلس. ونحن نرحب بعقد هذه الجلسات على نحو متكرر بشكل معقول. فهي هامة للغاية في رأي وفدي في السعي من أجل تدعيم الاتجاه الحالي صوب تحقيق أكبر شفافية ممكنة في أعمال المجلس. وهذا النهج، الذي تعزز على مدى السنتين الماضيتين، كان له أهمية فعلا في أعمال المجلس.

إن هذه الاجتماعات، إلى جانب إنشاء إعادة عقد جلسات مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، نظام جديد، لكنه نظام أصبح راسخا الآن بهويته الذاتية، تعد دليلا على وجهة نظر جديدة حول كيفية الاضطلاع بأعمال هذه الهيئة بطريقة متكاملة لا تنفصم عن الدول الأعضاء، في مجموعها، التي حاليا يستمع إليها والتي تعرب عن آرائها.

ولو لم يكن الأمر كذلك، لواصلنا القراءة أو السماع عن أحداث ماضية عندما كان يسيطر علينا ربما نوع من الفلسفة الصغيرة القصيرة النظر مما أدى إلى وجود آراء لا يستمع إليها بل الأخطر من ذلك أن المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات في هذا المجلس كانت تحتجب بل ربما تختصر.

حدث هذا على سبيل المثال بالنسبة لبعض المعلومات الواردة في المجلد الثاني الذي نشرته مؤخرا اللجنة القيادية للتقييم المشترك لمساعدة الطوارئ المقدمة إلى رواندا، "الاستجابة الدولية للصراع وإبادة الأجناس: دروس من تجربة رواندا". وهذا العمل قام بإعداده للنشر السيد ديفيد ميل ونشر في أودنسي، الدانمرك، في آذار/مارس ١٩٩٥. والقلق الخطير الذي تثيره قراءة ذلك العمل هو أنه يبدو له من الممكن في

وقت ما أن برقية كانت قد أرسلت إلى الأمانة العامة تحتوي على معلومات أساسية. وتلك المعلومات لم يأخذ بها علما أبدا أعضاء المجلس، الأمر الذي كان يمكن أن يحدث بالتأكيد لو وجدت مثل هذه البرقية فعلا.

ونحن نشير إلى أن طلباتنا المتكررة للمعلومات في ذلك الوقت أثارت تلميحات لا نوافق عليها، لأن بعضنا يريد أن يدير تفصيلا الأزمات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وبالطبع لم يكن الأمر كذلك.

هناك مسألة أخرى ينبغي النظر فيها. لو كانت هناك آلية راسخة للحوار بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات لأمكن نقل المعلومات قيد البحث، إن وجدت، إلى جميع من كانوا منا عندئذ أعضاء في مجلس الأمن.

لذلك يرحب وفدي بالجلسات على غرار جلسة اليوم، التي تسمح للمجلس بالاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن شتى القضايا المعروضة عليه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو السيد إنجين أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس الدعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، في الجلسة ٣٦٤٨. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن واثقون بأن خبرتكم الثرية ومهاراتكم المهنية والأكاديمية المعروفة ستكون خير معين للمجلس في الاضطلاع الناجح بالمهمة الصعبة التي يعالجها حاليا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سلفكم، الممثل الدائم لبوتسوانا، السفير ليغويلا، على أدائه القدير في إدارة أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس المنصرم.

ويشرفني، باسم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى بشأن مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمنظمتينا. واسمحوا لي أن أقول أنه بالنسبة لهذه المسألة تجمع بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي آراء مشتركة وأنهما يتعاونان عن طيب خاطر سعيا لإيجاد السبل لتقليل حدة التوترات، وبقدر المستطاع تحقيق السلام والاستقرار للشعب الأفغاني وللمنطقة.

منذ تحرير أفغانستان وفي أعقاب انهيار نظام نجيب الله في نيسان/أبريل ١٩٩٢، شكل النقل السلمي للسلطة إلى المجاهدين الأفغان الهدف الرئيسي لكل عمل منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مسألة أفغانستان. وبهذه الروح كانت الاتفاقات التي وقعها قادة المجاهدين الأفغان في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بشأن تشكيل حكوماتهم الجديدة، وتنصيب حكومة مؤقتة في أفغانستان بعد ذلك بأربعة أيام، موضع ترحاب من منظمة المؤتمر الإسلامي وأثارت آمالا وتوقعات عظيمة. وللأسف تبين أن هذه التوقعات مجرد سراب إذا اندلع القتال بين مختلف مجموعات المجاهدين في كابل وحولها، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وأحوال غادرة بالسكان الأحياء. وفي جملة تدابير أخرى، فإن بدء برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي الطموح لمساعدة التعمير الذي وضع بالتعاون المتبادل بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومصرف التنمية الإسلامي من أجل دولة أفغانستان التي أحييت من جديد قد عاقته بشدة هذه الأحداث.

وفي الفترة التي تلت ذلك، لاحظنا جميعا في منظمة المؤتمر الإسلامي بشعور من الأسى التردي السريع للحالة في أفغانستان. وقد اغتنمت منظمتنا كل فرصة للاضطلاع بدور بناء بشأن تلك المسألة. وناشد أميننا العام، الدكتور حميد الغابد نفسه، الأطراف المعنية أن توقف الأعمال العدائية وأن تسعى إلى إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار. وفي بيانه بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ رحب بمبادرة صاحب الجلالة الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لاستعادة السلام في أفغانستان، وحث قادة المجاهدين على الاستجابة استجابة إيجابية لتلك المبادرة. وقام الممثل الخاص للأمين العام بافغانستان، السفير بكر، بزيارة المنطقة وقدم كامل الدعم الدبلوماسي والسياسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي

للمبادرة السعودية. وقد عزز هذه المبادرة رئيس وزراء دولة عضو أخرى في منظمتنا هي جمهورية باكستان الإسلامية، مما أدى إلى اجتماع مثمر بين جميع قادة المجاهدين الأفغان في إسلام أباد، بتاريخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٣. واتفاق السلام الأفغاني، الذي أبرم في ذلك اليوم، تم التصديق عليه بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ في مكة المكرمة. بحضور الملك فهد ورئيس وزراء باكستان. وحضر أميننا العام أيضا، دعما لتلك المبادرة.

وبموجب المادة ١٠ من اتفاق السلام الأفغاني، أنيطت بمنظمة المؤتمر الإسلامي المسؤولية، إلى جانب ممثلي الأطراف الأفغانية، عن رصد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في أفغانستان. وكان هذا متفقا والولاية التي منحها مؤتمر القمة الإسلامي السادس، الذي دعى إلى إعطاء المنظمة دورا نشطا في حل مشكلة أفغانستان. ورحبت المنظمة بهذا النداء وأجريت مشاورات جادة على أعلى المستويات لتحديد دورها في الرصد وفي وضع تفاصيل طرائق تنفيذ ذلك الدور. ونظر مصرف التنمية الإسلامي في خطة لإيفاد أفرقة من الخبراء إلى أفغانستان لتقييم احتياجات البلد في مجالي التعمير والتنمية.

وناشد المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية المعقود في كراتشي، باكستان، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، في جملة أمور، الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عموما لتوفير المساعدة السخية الإنسانية والمالية لأفغانستان وللاجئين الأفغان الذين ينتظرون إعادة التوطين من باكستان وإيران. وتمسكت جميع المؤتمرات الإسلامية اللاحقة لوزراء الخارجية ومؤتمر القمة الإسلامي السابع بهذا الموقف المبدئي.

إلا أن هذه التحركات وغيرها من التحركات المؤيدة توقفت في مساراتها إذ اندلع القتال من جديد بين الفصائل في أفغانستان في أيار/مايو ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف الأعمال العدائية توقفا تاما، بل ازدادت كثافة مما أدى إلى مزيد من المعاناة الإنسانية بما في ذلك خسارة الأرواح وإعاقة التدابير التي كان يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار وأن تمهد السبيل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وخلال تلك الفترة، واصلت منظمة المؤتمر الإسلامي جهودها من أجل ممارسة ضبط النفس والدعوة إلى إجراء مناقشات وحوارات بين جميع الفصائل المتحاربة، حتى يتسنى بلوغ السلام وتحقيقه بشروط يتفق عليها الجميع.

وأؤكد هنا أن هذه المبادرات اضطلع بها ولا يزال يضطلع بها ليس بمعزل عن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفغانستان، وإنما بالتواؤم معها. وثمة اتصالات مستمرة بين المنظمتين على المستويات المناسبة، بما في ذلك مستويات الرؤساء التنفيذيين، ويجري متابعة الدور التكميلي لمنظمة المؤتمر الإسلامي مقابل دور الأمم المتحدة سعيا لتحقيق حل سلمي للمشكلة الأفغانية. وواصل الأمين العام أسفاره إلى أفغانستان والمناطق الأخرى المتأثرة، ودخل في حوار مع الزعماء المعنيين. وتلت هذه الزيارات زيارات من الممثل الخاص للمنطقة أعرب فيها زعماء أفغانستان عن اهتمامهم برؤية تنفيذ اتفاق السلام الأفغاني حالما تتهيأ الظروف المؤاتية.

وبغية تيسير هذه المهمة، قامت منظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع حكومة باكستان ودعمها الكامل، وباتفاق كامل مع جميع الأطراف الأفغانية، بإقامة تمثيل دائم لأفغانستان في إسلام أباد.

وقام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي على أساس مشاورات ممثله الخاص مع الأطراف الأفغانية ذات الصلة وتقارير المتابعة التي قدمها الممثل الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لأفغانستان باقتراح بأن تقوم المنظمة بعد إرساء وقف دائم لإطلاق النار بدراسة إمكانية عقد اجتماع لجميع الأطراف المعنية في مكان مناسب، ويفضل أن يكون في جدة، في موعد مناسب لبدء عملية بين الأطراف الأفغانية لحل مشاكلها وتحديد اتجاه الجهود من أجل إقامة سلم دائم في أفغانستان. وفي الوقت ذاته، ستبذل منظمة المؤتمر الإسلامي قصارى جهدها لكفالة وصول الإغاثة الطارئة واللوازم الإنسانية الى المتضررين من الحرب في أفغانستان.

لقد قلت قبل برهة أن مبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي تتوائم مع جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفغانستان. وهذا يتجلى تماما في إطار المشاورات التي تجري حاليا بين المنظمتين وبين ممثلي كل منهما مع قيادة جميع الفصائل الأفغانية في البلد.

وفي هذه المرحلة، أشير إلى محادثات السلام المعقودة في طهران، إيران، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بين الأطراف الأفغانية بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي في أفغانستان وبحضور ممثل الأمم المتحدة. وهذه المحادثات التي أجريت بناء على مبادرة حكومة إيران، كرست لإجراء تبادل شامل للآراء بشأن السبل الآيلة إلى توصل لوقف إطلاق النار، وإقامة آلية لنقل السلطة، وتشكيل حكومة مؤقتة جديدة وهيكل سياسي دائم في أفغانستان. ومع ذلك، فإن استمرار القتال الداخلي في أفغانستان وقف ضد التنفيذ الفعلي للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذه المحادثات.

وفي إطار مبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي، تشرفت في ذلك الحين بقيادة وفد المنظمة إلى أفغانستان في مناسبتين مختلفتين في عام ١٩٩٥، مرة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ومرة في أيلول/سبتمبر بصفتي الإضافية وهي رئيس لبعثة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى أفغانستان. وقبل زيارتي الأولى في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، قام السفير محمود المستيري الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفغانستان بزيارة الأمانة العامة للمنظمة في جدة بدعوة منا ودخل في محادثات بناءة مع الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في المنظمة. وفي مشاوراتي مع الرئيس رباني والقائد مسعود وغيرهما من الزعماء في كابل وجلال أباد وهرات وقندهار، وبخاصة في مزار الشريف حيث لاحظت روحا حقيقية للتعاون والدعم لمبادرة الأمم المتحدة/منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن إسلام أباد حيث أجريت مناقشات تفصيلية مع جميع السلطات المعنية ومع السيد محمود المستيري، فإن الدور التكميلي لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يكمل دور الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق حل سلمي للحالة في أفغانستان قد أوضح مرة أخرى.

ومع ذلك، وعلى عكس بعض مبادرات السلام الأخرى، لم تنص مبادراتنا على جدول أعمال مرتب من قبل لمحادثات السلام الأولية. وإنما طالبت بعقد اجتماع تحضيري في جدة لممثلي جميع الزعماء والفصائل السياسية في أفغانستان، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأفغانية المستقلة المختارة، في وقت يتفق عليه للمناقشة بحرية والاتفاق على خطة للسلام وطرائق تنفيذها فيما بين الأفغانيين أنفسهم دون تدخل خارجي من أي نوع كان. وسيحظى هذا الاجتماع بكامل التعاون والدعم من جانب الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على حد سواء، وبعد الموافقة على اسلوب عمل، يمكن مساعدته بناء على دعوة الأفغانيين المشاركين أنفسهم، من جانب ممثلي بعض البلدان المجاورة والبلدان الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ الإجراءات في المستقبل. وكانت هذه المسائل أيضا موضوع مناقشات جرت مؤخرا بين الممثل الخاص للأمين العام والأطراف المعنية في أفغانستان في وقت سابق من هذا العام.

ومما يدعو إلى الارتياح أن قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ الذي اتخذ بتوافق الآراء يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ يعرب عن تقديره لجهود منظمة المؤتمر الإسلامي دعما لبعثة الأمم المتحدة الخاصة واشتراك منظمتين في أفغانستان بالتنسيق مع الأمم المتحدة بغرض التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة. وكامل عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد وتدعم هذا القرار بالكامل.

وأود أن أكرر أن مقترحات منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادراتها تتفق تماما مع هذا القرار، وهي لا تنص على أي تدخل خارجي من أي نوع كان. ومثلما يستنتج من محادثاتي مع قيادة مختلف الفصائل الأفغانية، بما في ذلك سلطات كابل، فإن هذه المقترحات ستكون موضع موافقة من جانبها، مع توفر الصبر والمثابرة وبعض الوقت. ونعتقد أن هذه المقترحات ينبغي أن ينظر فيها بجدية وأن تلقى الدعم في جميع المحافل ذات الصلة.

وفي هذا السياق نرحب بآخر تقرير للأمين العام، وارد في الوثيقة A/50/908 ومؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ولا سيما توصياته ونتائجه بشأن السبل البديلة للسعي الى حل مرض للمشكلة الأفغانية. ونعتقد أن اقتراحنا بشأن عقد اجتماع بين الفصائل الأفغانية برعاية الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على أن ينضم إليه فيما بعد بلدان أخرى معنية مباشرة، مما يؤدي إلى ظهور سلطة لأفغانستان ذات قاعدة عريضة وتمثيل كامل، يوفر بديلا تتوفر له أسباب البقاء.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد المبادئ العامة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ فضلا عن التقرير الأخير للأمين العام والذي أشرت إليه توا، وعزم منظمة المؤتمر الإسلامي على أن تواصل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بذل جهودها لمساعدة شعب أفغانستان في جهوده الرامية إلى التوصل إلى تحقيق حل عادل ودائم لمحنته المؤلمة الطويلة الأجل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر السيد أنساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. فنحن نعرفكم كدبلوماسي ماهر يتمتع بخبرات عريقة وثرية تجلت بشكل باهر بطرق عديدة، بما في ذلك دوركم البارز في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاغن. وكل هذا يبشر خيرا بنجاح أعمال المجلس. نود أيضا أن نعرب عن تهانئنا الحارة لسلفكم، السفير ليغويلا ممثل بوتسوانا، على عمله الرائع كرئيس لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لحكومة الولايات المتحدة وشعبها عن التعازي الخالصة لحكومة تونس على حادث الطائرة الذي وقع مؤخرا في كرواتيا وراح ضحيته وزير التجارة في الولايات المتحدة.

يسر وفد بلدي أن يعقد مجلس الأمن اليوم جلسة رسمية لمناقشة الحالة في أفغانستان. فهذا يدل على الاهتمام الذي يوليه لتلك المسألة والحاجة الى إعادة إقرار السلام في ذلك البلد. وكما نعرف جميعا فإن الحالة في أفغانستان أصبحت مفجعة، وأصبحت تثير قلقا واسع النطاق.

إن دولة أفغانستان وشعبها يمران بمحنة قاسية منذ سنوات طويلة بسبب الدمار والخراب الناجمين عن الحرب الدائرة بين الأشقاء والتي أودت بأرواح المدنيين العزل، وشردت السكان وأجبرتهم على الرحيل وشلت الحياة السياسية في البلد، ودمرت اقتصاده وعرضت سيادته للخطر، وفرضت تهديدا دائما على استقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية - بغض النظر عن المخاطر التي تفرضها هذه الحالة على الاستقرار والسلام في المنطقة.

ومن سوء الطالع أنه لا تبدو في الأفق أية بادرة مشجعة. وعلى النقيض من ذلك، فلا يزال القتال مستمرا بل وآخذا في التصاعد. وفي الأشهر الأخيرة أصبحت كابل محاصرة من كل الجوانب، كما أصبحت تتعرض لقصف عشوائي مستمر ألحق خسائر كبيرة بالسكان الذين باتوا يفتقرون الى الضرورات الأساسية للحياة.

ومن المؤسف أن النداءات المتكررة الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لوضع حد للأعمال العدائية وتسوية النزاعات بين الفصائل الأفغانية بالطرق السلمية لم تلق آذانا صاغية حتى الآن.

وعلى مدى السنتين الماضيتين، لم تدخر بعثة الأمم المتحدة الخاصة الى أفغانستان، تحت رئاسة السفير المستيري، أي جهد في محاولاتها لإقناع قادة الفصائل المتحاربة بأن يقبلوا دون شروط وقفا فوريا لإطلاق النار، وأن يشرعوا في إجراء حوار يؤدي الى مفاوضات تهدف الى التوصل الى تسوية سلمية ودائمة في أفغانستان. ولكن رفض الفصائل وضع سلاحها جانبا وإصرارها على السعي الى الحل العسكري الذي تعتقد أنه ممكنا، كانا السبب في إحباط جهود الوساطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة. كما أن التدخل الأجنبي، وقيام دول أخرى بتزويد الفصائل بالسلاح والذخيرة والمال ضاعفا من تعقد المشكلة الأفغانية.

وعلاوة على قلقنا العميق من تدهور الحالة، هناك حاجة واضحة لاتخاذ إجراء عاجل لوضع حد لحلقة العنف المفرغة في ذلك البلد المنكوب، وبدء عملية حوار فيما بين أبناء أفغانستان، تمكن من التوصل الى تسوية للأزمة السياسية وإعادة إحلال السلام والاستقرار، وإعادة بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان.

وقد نص قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء، المتخذ بتوافق الآراء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مرة أخرى على المراحل التي يمكن أن تؤدي الى تسوية

تفاوضية للأزمة الأفغانية: الإنشاء العاجل لمجلس ذي سلطة وذي صفة تمثيلية كاملة قائمة على قاعدة عريضة، يقوم، في جملة أمور، بالتفاوض والإشراف على وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإنشاء قوة أمن وطنية ومراقبتها، تتكفل بتوفير الأمن في جميع أنحاء البلد، والإشراف على جمع كل الأسلحة الثقيلة والتحفظ عليها، ووقف تدفق الأسلحة والمعدات المتصلة بإنتاج الأسلحة الى الأطراف؛ وتشكيل حكومة انتقالية مقبولة يمكنها، في جملة أمور، السيطرة على قوة الأمن الوطنية الى أن تتوفر الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء البلد.

وهذا القرار نفسه حدد الشروط الأخرى الكفيلة بالنهوض بتسوية تفاوضية، وطلب الى جميع الدول القيام بما يلي:

"(أ) احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، والامتناع الصارم عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، واحترام حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره؛

"(ب) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتوطيد السلم في أفغانستان، ووقف تدفق الأسلحة والمعدات المتصلة بإنتاج الأسلحة الى جميع الأطراف، ووضع حد لهذا الصراع المدمر". (قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٨ باء، الفقرة ٩)

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بقرار الجمعية العامة ٥٠/ ٧٠ ياء المتعلق بتدابير لتقييد النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية واستعمالها، والذي يدعو الدول الأعضاء الى:

"اتخاذ تدابير الإنفاذ الملائمة والفعالة التي تلتمس ضمان الوقف الفوري للنقل غير المشروع للأسلحة". (قرار الجمعية العامة ٥٠/ ٧٠ ياء، الفقرة ١ (أ))

ونؤكد مجددا على دعمنا التام لأهداف قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٨ باء، ونشدد على أهمية وضرورة تنفيذها الفوري.

ولا يمكن تحقيق التسوية الدائمة للأزمة الأفغانية إلا بالتفاوض على نقل السلطة أو اقتسامها. وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يحث الأطراف المتحاربة في أفغانستان على نبذ العنف واستخدام القوة، والموافقة على وقف فوري لإطلاق النار، وقبول تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، أي بالحوار والتفاوض، وهما السبيل الوحيد لضمان الحل الدائم والناجع الذي سينقذ الشعب الأفغاني المنكوب، ويمكن أفغانستان من استعادة السلام في إطار وفاق وطني يتم التوصل اليه بحرية.

ولكي يكون هذا الحوار فيما بين أبناء أفغانستان لا رجعة فيه وذا مصداقية، وإذا كان له أن يجعل من الممكن تنفيذ مراحل التسوية المحددة بوضوح، على النحو المحدد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ينبغي ألا يكون خاضعا لأية شروط مسبقة من جانب أي طرف أو فصيل أو شخص.

ومن الواضح أنه إذا أريد لبعثة الأمم المتحدة الخاصة أن تكمل ولايتها الهادفة الى إقرار السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان، فيتعين على الأطراف المتحاربة أن تتعاون معها تعانا تاما وغير مشروط. وإلا فقد تتسبب الأطراف في إحباط رغبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مساعدتها على تزويد الشعب الأفغاني بالمساعدة التي هو في أمس الحاجة اليها.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعيد التأكيد على دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة الخاصة وللسفير محمود المستيري. وينبغي أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة الخاصة كل الوسائل اللازمة لكي تواصل جهودها من أجل حمل الأطراف والفصائل المتحاربة الرئيسية على الجلوس الى مائدة المفاوضات - وهي حكومة كابل وحركة طالبان والجنرال دوستم، قائد ميلشيات الأوزبك - على أمل أن تنضم الأطراف والشخصيات الأخرى في أفغانستان الى المحادثات بأسرع ما يمكن.

وبينما ندعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة، نحث هذه البعثة على استكشاف سبل ووسائل أخرى يمكن أن تتضمن، كملاذ أخير، عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان.

وأود أن أشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام، السيد حامد الغابد، من أجل إعادة الوئام والسلام إلى هذا البلد.

وإن تخلي الأطراف الأفغانية عن استخدام القوة والتزامها الراسخ والجدي بحل تفاوضي للأزمة، وتعاونها التام والمخلص مع البعثة الخاصة للأمم المتحدة، ضرورية لتحقيق تسوية دائمة بنفس القدر الذي يحظى به تعاون البلدان المجاورة وغيرها.

وإننا نؤكد على أهمية الحوار الدائم بين حكومة أفغانستان وحكومات البلدان المجاورة كعامل أساسي آخر لتحقيق السلام في أفغانستان. وهذا من شأنه أن يعزز التعاون المفيد على نحو متبادل وبذلك يسهم في تعزيز أسس السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بسخاء تقديم المعونة الإنسانية والاقتصادية لأفغانستان، وتعزيزها، ولا سيما من أجل إدامة وتوطيد جهود السلام.

وهذه هي الفحوى الرئيسية للعمل الذي نعتقد أن ثمة حاجة إليه من أجل إحلال السلام في أفغانستان. لقد رسمت الطريق إلى السلام. وللأطراف الأفغانية الآن أن تبدأ المهمة بحزم، وبالنية الحسنة اللازمة؛ وللدول المجاورة والدول الأخرى أن تقدم دعمها الكامل؛ ولمجلس الأمن - وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الكبرى عن صون السلم والأمن الدوليين - أن يعمل على سبيل الاستعجال، وفي نطاق سلطته، وأن يبدأ، من خلال بعثة السفير المستيري، عملية المصالحة الوطنية في هذا البلد وأن يعيد الأمل إلى شعب منكوب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثلة تركمانستان. وأدعوها لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة أتييفا (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أهنئكم، سيدي، على توليكم منصب رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، وهو منصب ينطوي على مسؤولية كبيرة، وأتمنى لكم كل النجاح. وأشكر أيضا سفير بوتسوانا على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

وإنني ممتنة للفرصة التي أتيحت لي للإدلاء ببيان في جلسة مجلس الأمن اليوم، وتشاطر وجهات نظرنا بشأن الحالة في أفغانستان، واستكشاف طرق ووسائل لإيجاد تسوية سياسية للصراع. ولا يسع حكومة بلدي سوى أن تشعر بالقلق إزاء سنوات الصراع العديدة في بلد مجاور نتشاطر معه حدودا تمتد إلى ٨٠٠ كلم. فنحن نرتبط بأواصر حسن الجوار التي تمتد في الماضي البعيد. لقد كانت الروابط السياسية والتجارية والاقتصادية والثقافية ذات أهمية كبيرة دوما لشعوب بلدينا.

وهناك ما يقرب من مليون من مواطنينا الاثنيين في إقليم أفغانستان. لقد فقدنا الكثير من التركمان - جيغيت - في هذه الحرب الأفغانية التي لا معنى لها. وإن آلام هذه الخسارات لن تمحى أبدا من قلوبنا، ولهذا فإننا نتأثر كثيرا بمأساة الشعب الأفغاني، وإن استمرار الخسارة في الأرواح البشرية، من نساء وأطفال، والدمار الهائل قد فاقما من معاناة الشعب وألحقا أذى كبيرا بالبلد. فالآلاف من البشر أصبحوا لاجئين.

وتمشيا على نحو صارم مع سياستنا الخارجية الاستراتيجية المتمثلة في الحياد، فإن تركمانستان تحافظ على علاقات ممتازة مع المجموعات العسكرية والسياسية الأفغانية الرئيسية، وبخاصة مع المجموعات التي تسيطر على الأقاليم الواقعة على حدود بلدنا. وفي الوقت نفسه، فإن تركمانستان لا تحتفظ بما يسمى بعلاقات خاصة مع أي من المجموعات الأفغانية. ولا تمد ذلك البلد بالأسلحة أو الذخائر أو بالمواد الاستراتيجية الأخرى التي يمكن أن تستخدم لإطالة أمد الصراع. وفي الواقع نشعر، بوصفنا جيرانا، "بالأنفاس الساخنة" للصراع الأفغاني والمشكلات التي ترافقه. إنه يحول دون تحقيق أحد إمكاناتنا الاقتصادية الكبرى: أي إيصال مصادر الطاقة عبر أفغانستان.

وإن الصراع الجاري في ذلك البلد قد زاد من مشكلات تجارة المخدرات غير المشروعة والأسلحة

غير المشروعة التي تؤثر مباشرة على مصالح الأمن القومي لتركمانستان والدول الأخرى في المنطقة.

وإن الأثر المزعزع للاستقرار الذي أسفر عنه الصراع الطويل في أفغانستان قد أثر أيضا على الحالة في جميع أنحاء المنطقة، وبخاصة آفاق التوصل إلى تسوية سريعة للنزاع الطاجيكي، الذي ما برح موضوع المحادثات الجارية برعاية الأمم المتحدة في عاصمة بلدي، عشق آباد.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره (A/50/908) المقدم إلى الجمعية العامة بعنوان "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين". وإن تقييمه للحالة في أفغانستان، وكذلك النتائج التي توصل إليها في تقريره، قد أعرب عنها لسوء الحظ، بصوت خفيض. وكما يبدو، فإن الحل العسكري ما زال يمثل السيناريو المفضل لدى أطراف الصراع. واستمرار التدخل الخارجي المدمر قد عمل فعلا على زيادة تعقيد حالة صعبة. وإننا نؤيد من كل قلوبنا فكرة حل الصراعات الداخلية، من خلال المفاوضات وتوافق الآراء، ونتمنى للشعب الأفغاني السلام والوحدة والطمأنينة. وإننا نعارض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

وحكومة بلدي مقتنعة بأن الوقت قد حان لمضاعفة الجهود المشتركة من جانب جميع الدول التي ترغب في التوصل إلى تسوية سريعة وفعالة للحالة في أفغانستان. ومن الطبيعي أن دورا تنسيقيا في هذه المسألة ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة. ورئيس تركمانستان، السيد سابار مورات نيازوف، اقترح على الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، مبادرة ترمي إلى عقد مؤتمر دولي في المستقبل القريب، برعاية الأمم المتحدة، حول مسألة أفغانستان. والمشاركون في المؤتمر سيضمون زعماء المجموعات العسكرية والسياسية في الدول المجاورة وغيرها من الدول المعنية. ومثل هذا المؤتمر يمكن أن يعطي زخما قويا لتسوية بين الأفغان وسيساعد على التوصل إلى توافق دولي واسع في الآراء بشأن سبل تحقيق سلام في أفغانستان. ومن شأنه أن يساعد أيضا في تحييد العناصر الخارجية المدمرة.

وفي هذا الإطار، أحطنا علما بالفكرة التي قدمت اليوم في مجلس الأمن بفرض حظر على إيصال الأسلحة إلى أفغانستان. ومن الطبيعي أن هذا الحظر ينبغي أن يتم من خلال آلية ملائمة للتحكم. وسيكون لتركمانستان عظيم الشرف في استضافة هذا المؤتمر في عاصمتنا عشق آباد، حيث سنوفر كل الظروف الممكنة لنجاحه.

ويحدوني الأمل أن تجعل مناقشة المشكلة الأفغانية في مجلس الأمن في الإمكان تركيز جهود المجتمع الدولي على الخطوات العملية لصون السلم التي ستأتي بالسلام لأفغانستان وتعزز استقرار منطقتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **أشكر** ممثلة تركمانستان على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

المتكلم التالي ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/ابريل. وإنني واثق من أن المجلس، تحت قيادتكم القديرة، سيجري مداولاته بطريقة ناجحة. وأود أيضا أن أشيد بالسفير ليغويلا، الممثل الدائم لبوتسوانا، على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس في شهر آذار/مارس.

إن هذا الاجتماع الخاص للمجلس حول مسألة أفغانستان يعقد، في رأينا، في حينه ويتيح فرصة مناسبة لتجديد اهتمام المجتمع الدولي بالوضع المتردي في ذلك البلد المنكوب بالحرب. انقضت حقا أكثر من ثلاث سنوات منذ حدوث تغييرات مشجعة في الوضع السياسي في أفغانستان، بعد خوض كفاح طويل ومرير من أجل تحرير ذلك البلد. إن العملية التي أفضت إلى إنشاء حكومة مؤقتة في كابل في ذلك الوقت ولدت لدينا الأمل في أن يضع جميع الأفغانيين، في نهاية المطاف، خلافاتهم جانبا والبدء في عملية المصالحة. وكنا نأمل في بدء عملية مصالحة عريضة القاعدة تشمل كل جماعات الشعب الأفغاني وقطاعاته.

إلا أننا أصبنا بخيبة أمل كبيرة نتيجة استئناف واستمرار الصراع المسلح الذي تسبب في وقوع خسائر هائلة، ودمر البنية الأساسية الاقتصادية، وسبب أزمة لاجئين متفاقمة لا تؤثر على أفغانستان وحدها بل أيضا على البلدان المجاورة. وإن الأعمال العدائية المستمرة تعرض للخطر أيضا عملية التطبيع السياسي. ويبقى أن تحقق الجهود الدؤوبة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان ثمارها صوب تسوية سلمية للصراع.

وما برحت تركيا منذ البداية تؤيد تأييدا راسخا جهود السلام للبعثة الخاصة، ونواصل تأييدنا لمشاوراتها الواسعة النطاق مع الأطراف الأفغانية ولمقترحاتها من أجل وضع حد للقتال بين الفئات، وللبدء بعملية المصالحة الوطنية والشروع بمهمة تأهيل أفغانستان وتعميرها.

إن موقفنا إزاء النزاع في أفغانستان يمكن تلخيصه على النحو التالي.

أولا، إننا نعلق أهمية كبرى على وحدة أفغانستان وعلى سلامتها الإقليمية. ونحن نعتقد أن هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن عليه إيجاد حل دائم وعادل.

ثانيا، إن المجتمع الدولي أعرب مرات عديدة ومتكررة عن موقفه الراسخ بشأن الطريقة المثلى لمعالجة الحالة في أفغانستان، وآخرها في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حيث طلب إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل جهوده من أجل تيسير المصالحة الوطنية والتعمير في أفغانستان، وأن يكفل بصورة خاصة نقل السلطات. ويتوخى القرار أيضا إنشاء مجلس سلطة على نحو عاجل يكون عريض القاعدة وذا تمثيل كامل بوصفه الآلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وفي رأينا إن هذا القرار يتضمن العناصر الأساسية لإطار عام لحل في أفغانستان، ويتمتع بتأييد دولي على أوسع نطاق.

ثالثا، إن القتال الجاري في البلد ينبغي أن يتوقف بشكل فوري ودائم. فالاستقرار السياسي ووقف الأعمال العدائية لا غنى عنهما من أجل البدء بتعمير أفغانستان.

رابعا، ينبغي لجميع الأطراف في الصراع أن تحترم احتراما صارما أحكام القانون الإنساني الدولي. لقد فقد الملايين من المدنيين الأبرياء أرواحهم؛ وشوه ملايين. هذه المعاناة يجب أن تتوقف.

ولذلك فإننا نناشد مرة أخرى جميع الأطراف المتصارعة في أفغانستان، ولا سيما قادة الأطراف المتحاربة، أن توافق أخيرا على عملية للمصالحة الوطنية يمكن أن تؤدي إلى إقامة حكومة ذات تمثيل كامل وعريضة القاعدة، ونناشدها تقديم الدعم لجهود المجتمع الدولي المبذولة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على الدور البناء الذي تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي للمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف في أفغانستان ونؤيد جهودها تأييدا تاما. إن الجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي تتم بتعاون وتنسيق وثيقين مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة وهي مكملة للمساعي التي تبذلها الأمم المتحدة.

إن الصراع العقيم بين الأشقاء الذي يمزق أفغانستان يجب أن ينتهي. والمسؤولية الرئيسية عن تسوية نزاعاتهم تقع أولا وقبل كل شيء على الأطراف المتحاربة. ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يساعد ويؤيد إرادتها السياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن بلدي على استعداد للقيام بكل ما في وسعه. وبإلهام من الروابط التاريخية والثقافية الوثيقة بين تركيا وأفغانستان، سنواصل تحمل مسؤوليتنا لتعزيز السلم والرفاه في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن اقتناعنا بأن عمل المجلس تحت رئاستكم سيتوج بالنجاح.

إن هذه المناقشة العلنية حول الحالة في أفغانستان تشكل إحدى الحلقات في هذا العمل وتوفر فرصة قيمة للوفود الكثيرة المهتمة للإعراب عن وجهات نظرها في الأحداث الجارية في ذلك البلد.

إن دراسة اليوم للحالة في أفغانستان ليست عملا روتينيا بالنسبة للمجلس؛ بل يفرضها القلق الناجم عن رؤية الحالة هناك تزداد صعوبة. إن حكومة أوزبكستان ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة الرامية إلى التعمير الوطني في أفغانستان.

إن قرارات الجمعية العامة المتخذة في السنوات القليلة الماضية، والبيانات المتكررة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن، وتقارير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، شواهد على هذه الجهود. وهذا ينطبق بالمثل على التقرير الأخير. إننا نؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. ونود أن نعرب عن امتناننا العميق للأمين العام على جهوده الشخصية الكبيرة سعيا إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا وتأييدنا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، برئاسة السيد محمود المستيري، في جهودها المبذولة للوساطة في ذلك البلد. ومع أن نتائج جهود البعثة لتنفيذ المهام المناطة بها يمكن أن يكون لها تفسيرات مختلفة، فإن هناك شيئا واحدا واضحا جليا لا مجال للتشكيك فيه: أن الأنشطة التي تقوم بها البعثة لها أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق السلام في أفغانستان، وينبغي تشجيعها بكل السبل الممكنة، وينبغي للمجلس أن يتخذ خطوات لتعزيزها. ونلاحظ مع الارتياح قرار البعثة الخاصة مؤخرا بالبدء بأنشطة مستمرة عملية داخل أفغانستان ذاتها، أي في جلال آباد.

إن حكومة أوزبكستان تأمل في أن يؤدي تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستعادة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان، في نهاية المطاف، إلى جلب السلام على شعب ذلك البلد. ونحن واثقون تماما أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس بجدية بالغة مسألة ترجمة الوثائق والبيانات حول هذا الموضوع التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى واقع. وأشير بوجه خاص إلى أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وخاصة الفقرة ٩ من منطوق الجزء باء، الذي يدعو إلى وقف تدفق الأسلحة والمعدات المتصلة بإنتاج الأسلحة إلى جميع الأطراف.

وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى الإشارة إلى النداءات التي وجهها إلى مجلس الأمن رئيس جمهورية أوزبكستان، فخامة السيد إسلام كريموف، خلال الدورتين الثامنة والأربعين والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أن أقتبس هنا من خطابه في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة:

> "ونعتقد أن الصراع في أفغانستان يمكن تسويته، أولا وقبل كل شيء، بإزالة تدخل قوى خارجية. ... ونناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يفرض حظرا على توريد الأسلحة إلى أفغانستان، بغض النظر عن مصدرها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون الجلسات العامة، الجلسة الأربعون، ص ١٥)

وتلك الفكرة يؤيدها عدد متزايد من البلدان، كما شهدنا في جلسات عديدة ومحادثات عديدة في مختلف المستويات. ونحن ندرك الصعاب الجمة المتصلة بالتنفيذ العملي لذلك القرار. لكننا نرى أن هناك إدراكا متزايدا بالحاجة إلى تحقيق السلام في أفغانستان، ليس فحسب بتنفيذ تدابير داخل ذلك البلد بل أيضا بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها جميع بلدان المجتمع العالمي. ولن يكون من الممكن إلا بجهود المجتمع الدولي الجماعية وضع حد للحرب في أفغانستان، ويتعين على جميع البلدان أن تمتثل لالتزاماتها في هذا الصدد.

وينبغي لنا جميعا أن نركز اهتمامنا على تقرير الأمين العام وعلى البيانات التي تم الإدلاء بها هنا وعلى فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الحالة في أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة. وفقط عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي سيكون بالإمكان وضع نهاية للحرب في أفغانستان وفقط عن طريق إنهاء الحرب هناك يمكننا أن نأمل في تحقيق الأمن في جميع ربوع منطقة آسيا الوسطى.

الرئيـــس (ترجمـــة شفويـــة عن الاسبانية): أشكـــر ممثـل أوزبكستـــان على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل طاجيكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونحن مقتنعون بأن تجربتكم الدبلوماسية الثرية ستسمح لمجلس الأمن بالاضطلاع بشكل مشرف بالمهام الهامة جدا التي يواجهها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما نود أن نشيد بالسفير ليغويلا ممثل بوتسوانا على إدارته الماهرة والفعالة جدا لأعمال المجلس في شهر آذار/مارس.

في جمهورية طاجيكستان، هناك إدراك ثاقب بأن الحالة في افغانستان تشكل تهديدا للسلام الدولي في المنطقة. إن ذلك الصراع المرير بصورة عجيبة ما زال مستمرا منذ سنوات عديدة. وخلال ذلك الوقت، استخدمت الفصائل المشتركة في الصراع استخداما واسعا وعشوائيا الأسلحة الثقيلة ضد المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك العاصمة كابل. وقد زرعوا الألغام، مما تسبب عن إصابات بين المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون.

في ذلك البلد المسكين المتخلف، دمر الصراع تدميرا كاملا تقريبا نظام الرعاية الصحية وأدى إلى قطع الاتصالات وعطل توفير المواد الغذائية الأساسية والطاقة والمياه. وظهرت أمراض وأوبئة خطيرة. وباختصار يمكن وصف الحالة دون أي مبالغة بأنها مأساة إنسانية. وتلك هي الصورة الحزينة التي نراها عندما ندرس التقرير الشامل بشأن أفغانستان الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة.

ولهذا يتعين على المجتمع الدولي، وفي المقام الأول الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، اتخاذ أشد التدابير لحث الأطراف الأفغانية في الصراع على وقف الأعمال العدائية وتشجيع التسوية الفورية للصراع بالوسائل السلمية.

إن حكومة طاجيكستان لديها الحق كل الحق في الإعراب عن قلقها البالغ إزاء ما يحدث في افغانستان. وتربط بين افغانستان وطاجيكستان روابط تاريخية ثرية عريقة. ويكن شعب طاجيكستان احتراما كبيرا وتعاطفا للشعب الأفغاني ويشاطره آلامه ومأساته. وفي الوقت ذاته لا يسعنا إلا أن نشعر بالانزعاج إذ نجد أنه في ذلك البلد، الذي يستعر فيه الصراع على نطاق متزايد، يجري انتاج المخدرات دون ضوابط ويجري توزيعها ونقلها عبر أراضي عدد من الدول. وقد أكد هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة مستمر أيضا. ونشعر بالقلق بوجه خاص إذ أنه يجري انطلاقا من بعض مناطق أفغانستان شن هجمات مسلحة عبر الحدود الطاجيكية الأفغانية. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن مجلس الأمن اتخذ قرارا بأن يفتتح في طالوقان في شمال أفغانستان، مركزا للاتصالات لبعثة الأمم المتحدة للمراقبين في طاجيكستان. بيد أن هذا القرار لم ينفذ حتى الآن.

ويدرك المجتمع الدولي أن استمرار الحالة في أفغانستان وما حولها أمر غير مقبول. وقد طرحت مقترحات مختلفة لاتخاذ خطوات في المستقبل. وبصفة خاصة ترى حكومة دولة أفغانستان الإسلامية أنه من الضروري إنشاء فريق اتصال على غرار فريق الاتصال الذي أنشئ من أجل البوسنة والهرسك. وتم طرح أفكار بشأن فرض حظر على توريد الأسلحة وبشأن عقد مؤتمر دولي يعنى بأفغانستان. ولعله يبدو أن هناك أساسا منطقيا في هذه الأفكار. لكننا نرى أنه من الأهمية الأساسية استخدام الآلية القائمة حاليا بأقصى قدر من الفاعلية، وأقصد بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى افغانستان. ومن المهم والملح بنفس القدر أن نطلب من الأطراف المتحاربة في الصراع أن توقف فورا الأعمال العدائية وأن تعلن وقفا طوعيا لاستخدام القوة المسلحة. وينبغي أن نطالب بذلك جميع الفصائل الأفغانية.

في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، قال رئيس جمهورية طاجيكستان، السيد إيمومالي رحمنوف، رئيس جمهورية طاجيكستان:

"إننا ندعو المجتمع الدولي إلى النهوض بإعادة السلام في أبكر وقت ممكن إلى هذا البلد الذي طالت معاناته. إن التغلب على الأزمة الأفغانية لا يتطلب المشاركة البناءة لدول المنطقة فقط، بل ايضا اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة من جانب الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الأربعون، ص ٢٦)

وجمهورية طاجيكستان، مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، على استعداد للإدلاء بدلوها لبلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل طاجيكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد ثاناراجاسنجام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئ وفد بلدي على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. إن مهاراتكم الدبلوماسية وحكمتكم ستكفلان نهاية ناجحة لمداولات المجلس.

وأود أيضا أن أسجل تقدير وفد بلدي العميق للسفير ليغويلا ممثل بوتسوانا على قيادته القادرة للمجلس في شهر آذار/مارس.

إن وفد بلدي يرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، الرامية إلى أن يقوم المجلس بإجراء مناقشة علنية بشأن مسألة أفغانستان. وماليزيا ترى أن من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي أن يواصل تدخله في أفغانستان إلى حين التوصل إلى تحقيق حل ثابت ودائم للمشكلة في ذلك البلد.

إن شعب أفغانستان يستحق السلام والاستقرار والتنمية في بلده ونشعر بالقلق إزاء تزايد سوء الحالة الإنسانية نتيجة استمرار القتال بين مختلف المجموعات وحصار كابل، فكما ينص عليه آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان.

وكانت ماليزيا تأمل أنه عقب انسحاب الاتحاد السوفياتي السابق من أفغانستان، سيعود السلام والحياة الطبيعية إلى ذلك البلد. والمؤسف أن الصراع مستمر، وهو يسبب دمارا هائلا ومآسي للشعب الأفغاني. وفقدان الأرواح والأطراف ومختلف أنواع المصاعب التي يواجهها الشعب الأفغاني لا مبرر لها بالتأكيد في وقت تواصل فيه أجزاء عديدة من العالم الاستفادة من ثمار السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

إن استمرار رفض مختلف الفصائل الأفغانية لاقتراحات السلام التي يقدمها المجتمع الدولي قلل من احتمالات إيجاد حل مبكر للصراع. وتعتبر ماليزيا إذن أنه من الأهمية بمكان أن تسوي جميع الفصائل الأفغانية المعنية بالصراع الراهن خلافاتها حبيا وفي وقت مبكر. ويتعين عليها أن تكفل جماعيا نجاح عملية السلام بغية إيجاد أفغانستان المستقلة والمتحدة وذات السيادة. ونحن نرغب في أن نرى أفغانستان تحتل مكانها اللائق في المجتمع الدولي وتسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والتنمية.

وفي حين لا تزال ماليزيا ترى أن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة، والقيام حقا بأعمال من جانب المجتمع الدولي لإحلال السلام والحياة الطبيعية في أفغانستان، فهي قلقة من التصعيد السريع في التدخل الأجنبي في ذلك البلد، مثلما يرد في تقرير الأمين العام. وتدخل عناصر أجنبية في أفغانستان يبقى عقبة أمام تحقيق تسوية سياسية.

ونحن نشاطر الرأي القائل أن المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار ستتيسران في أفغانستان من خلال إنشاء مجلس للسلطة ذي تمثيل كامل وواسع النطاق. ونأمل في أن تعمل جميع الفصائل المتناحرة من خلال هذا المجلس على تحقيق المصالحة الوطنية التي ستحقق السلام والاستقرار المطلوبين بالحاح في أفغانستان. وتحتاج الأطراف المتحاربة كخطوة أولى إلى وضع حد لإراقة الدماء دون مبرر، دماء المدنيين الأبرياء والاتفاق على التقيد بوقف غير مشروط ودائم لإطلاق النار.

وترحب ماليزيا بأي اقتراح لعقد مؤتمر دولي يتصدى للمشكلة الأفغانية. ومع ذلك ينبغي أن نبقي نصب أعيننا أن التعاون الكامل من قبل جميع الفصائل الأفغانية والدعم الكامل من المجتمع الدولي يمكنهما وحدهما كفالة نجاح هذا المؤتمر. وفي هذا الصدد أيضا، نسلم بأنه يمكن لبلدان في المنطقة أن تسهم إسهامات هامة ومفيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أراكم، سيدي، تتبوأون رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. وأود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإطراء بكم والإشادة بسلفكم رئيس المجلس.

وأود أيضا أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لمشاطرتكم ومشاطرة أعضاء المجلس الآخرين الأفكار بشأن الحالة في بلد صديق واقع في جوارنا.

إن الأمين العام أشار في آخر تقرير له إلى مناشدته لوقف فوري للأعمال العدائية في افغانستان. وما يحتاج إليه في المقام الأول على هذه الأرض التي تعصف فيها الاضطرابات هو وقف غير مشروط وفوري للأعمال العدائية. وينبغي أن يكون ذلك الهدف الرئيسي لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام في أفغانستان. ولا يمكن إيجاد فرصة معقولة للبدء بإجراء حوار سلمي إلا عندما يوضع حد للأعمال العدائية. ولقد ناشدت بعثة الأمم المتحدة الخاصة أن يجري وقف لإطلاق النار، ووفد بلدي يأمل في أن يواصل السفير المستيري العمل من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار باعتباره هدفا مباشرا للبعثة الخاصة.

ولقد ذكر الأمين العام أيضا في تقريره أن التدخل الأجنبي عائق كبير أمام السلام. وأقر مجلس الأمن نفسه بحقيقة التدخل الخارجي، وذلك في بيانه الرئاسي الذي صدر مؤخرا جدا ومؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. وطلب ذلك البيان أيضا إلى جميع الدول أن تمنع تدفق الأسلحة والامدادات الأخرى إلى الأطراف الأفغانية وهو ما يمكن أن يؤجج نار القتال. والممثل الدائم لأفغانستان من جهته استرعى انتباه مجلس الأمن مرارا إلى وجود تدخل فاضح، وقيام بلد مجاور بإمداد الثوار بالأسلحة. ووثيقة مجلس الأمن S/1996/151 المؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٦، وهي رسالة موجهة من نائب الوزير الأفغاني للشؤون الخارجية، تحدد بوضوح مصدر التدخل الخارجي والدعم المقدم إلى الثوار، وتطلب إلى مجلس الأمن وضع حد له.

وفي بيان رئيس مجلس الأمن الصادر يوم ١٥ شباط/فبراير، أعرب المجلس عن قلقه البالغ لأن الصراع المستمر في أفغانستان يوفر تربة خصبة للإرهاب، وعمليات نقل الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وهي أنشطة تزعزع الاستقرار في المنطقة بأكملها وفي المناطق المجاورة. وانتشار الإرهاب في منطقتنا وفي المناطق المجاورة هو موضع قلق عميق لبلدي الذي هو ضحية رئيسية لإرهاب الدولة وتصديره عبر حدودنا. فمن الضروري إذن أن تتركز الجهود الرئيسية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل السلام في أفغانستان على وقف الأعمال العدائية ومنع حصول تدخل خارجي وتقديم الدعم الخارجي إلى قوات الثوار.

وهناك أيضا المشكلة ذات الصلة، مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة والعقاقير المخدرة، الذي تمارسه عناصر إجرامية، الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وهناك دلائل خطيرة على أن زراعة الخشخاش وتهريب العقاقير المخدرة إلى خارج أفغانستان يجري تنظيمهما اليوم كوسيلة تلجأ إليها بعض المجموعات لجمع الموارد بغية شراء الأسلحة ونشر الإرهاب. وإذا لم يتسن وقف هذا الاتجاه، فإننا بذلك لن نخاطر فحسب بزيادة تصعيد الصراع المسلح داخل أفغانستان، بل سنعزز أيضا أنشطة الإرهاب الدولي وتشكيل شبكات إجرامية دولية جديدة.

إن الصراع في أفغانستان خلق مشكلة إنسانية ذات أبعاد هائلة. والخسائر الفادحة في الأرواح البشرية والأضرار الجسيمة التي لحقت بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد، تم توثيقها توثيقا حياً والمعاناة التي يعيشها الشعب الأفغاني فاقت بكثير حتى أقصى الحدود التي يمكن أن يتحملها

البشر. وهذه المعاناة يعجز عنها الوصف؛ وقد تفشت إلى حد يدفع المرء إلى التعجب في ذهول من قدرة هؤلاء الأبرياء على مواصلة العيش في ظروف ليس لها أي علاقة بالحياة الطبيعية. وآخر تقرير صادر عن حكومة الولايات المتحدة تحت عنوان "حالات الطوارئ الإنسانية العالمية، ١٩٩٦" يورد أفغانستان على رأس قائمة البلدان التي تواجه أقسى الأزمات الإنسانية الحالية. وهو يؤكد أن الظروف الإنسانية تدهورت خلال عام ١٩٩٥، والأهم من كل شيء أنه يلاحظ أنه في عام ١٩٩٥ لم يتم تغطية أكثر من ٤٤ في المائة من نداءات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. وهذا مقارنة بالاستجابة الشاملة التي تقدر بـ ٧١ في المائة.

وهذا أمر مؤسف للغاية ولا يمكن تحمله. فلا يمكننا أن ننسى أو نتجاهل الاحتياجات الإنسانية والإنمائية في أفغانستان. وبينما تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار ووضع حد للتدخل الأجنبي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعبئ المساعدة الضرورية المطلوبة لشعب أفغانستان، بنفس النشاط والتفاني اللذين أبداهما في معالجة مهام مماثلة في حالات أخرى.

إن علاقات الهند مع أفغانستان علاقات تاريخية وعريقة. والهند تؤيد أفغانستان الموحدة المستقرة والمستقلة وغير المنحازة. ونعارض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لذلك البلد.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء رفاه الشعب الأفغاني. وعلى الرغم من القيود التي تعاني منها مواردنا، قدمنا اسهامنا المتواضع نحو مساعدة شعب أفغانستان. ومساعدات الهند كانت وستظل دائما ذات طبيعة إنسانية وإنمائية. ومما يؤسف له ولا يمكن اغتفاره أن هناك البعض الذين يعرفون الحقيقة ولكنهم يواصلون ادعاء نقيضها.

إن الأزمة في أفغانستان لها عدة أبعاد، وهذه الأبعاد بدورها تحدد تلقائيا الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في حسم تلك الأزمة. وقد حددت الأهداف بوضوح في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء. ووقف الأعمال العدائية وإنهاء التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان يجب أن يكونا أكثر مهامها إلحاحا. ويجب الإسراع بإرسال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء أفغانستان وخاصة إلى سكان كابل الذين طالت معاناتهم. وعلى الأمم المتحدة أن تضع خطة شاملة لتوفير المساعدة وتعمير أفغانستان وتنميتها، وأن تنفذ هذه الخطة بمجرد عودة السلام هناك.

وأثق بأن نتيجة هذه المناقشة المفتوحة ستساعد المجلس والأمين العام على التركيز على ما يجب القيام به على وجه السرعة في أفغانستان بغية إعادة السلام والاستقرار إلى نصابهما والنهوض بالتنمية في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. ولكن نائب وزير خارجية أفغانستان طلب الإدلاء ببيان موجز، وأعطيه الكلمة.

السيد غفورزي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذا البيان الموجز، أود أن أبدأ بالإعراب، باسم شعب وحكومة أفغانستان، عن تقديرنا لجميع من شاركوا في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في بلدي، افغانستان. لقد جسد نقاش اليوم القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة إزاء المشاكل السائدة في بلدنا. كما دلل هذا النقاش على وجود رغبة صادقة في البحث عن سبل ووسائل لإنهاء الصراع "الطائش" الدائر في أفغانستان. وهذه الرغبة تجد صداها في تحمس الشعب الأفغاني الشديد لرؤية نهاية للصراع. لقد عانى شعبنا حقا معاناة هائلة، وهو يرغب الآن في التمتع بثمار السلام.

ومع ذلك، فإن النظر المتعمق في الأسباب الجذرية للصراع قد يدفع المرء إلى الخلوص إلى أننا في بعض الأحيان ليس أمامنا من بديل عملي سوى القتال من أجل السلام. ومن الطبيعي أن وضع حد للتدخل الأجنبي لن يترك سببا لمواصلة الصراع. وصحيح أن الأطراف المشتركة في الصراع، بعد وقف التدخل الأجنبي ستقترب خطوة جديدة نحو التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكنها مرة أخرى من الوقوف صفا واحدا

والكفاح معا من أجل إعادة بناء بلدها الذي مزقته الحرب.

وهذا يقودني إلى تذكر توافق في الآراء تجسد في سياق المناقشة المفتوحة التي أجريناها اليوم - وهو توافق يبعث على ارتياح وفد بلدي، يبدو أنه قائم حول ضرورة وقف التدخل الأجنبي.

كما تم الإعراب عن أفكار بشأن السبل والوسائل التي يمكن أن تسعى من خلالها الجهود الدولية إلى وضع حد للصراع. وبعضها قد يستحق الدراسة بينما يحتاج البعض الآخر إلى مزيد من الإيضاح حتى يمكن لشعب أفغانستان أن يطمئن إلى أن أرادته سيكون لها الاعتبار الأول في أية مبادرة دولية لصالحه. وينبغي أن يكون مفهوما أن العملية التي يشارك فيها الشعب هي وحدها التي تضمن التوصل إلى حل سياسي سلمي دائم وشامل وقادر على البقاء.

واسمحوا لي أن أسجل للتاريخ أن الحكومة الأفغانية مستعدة لأن تستمع إلى أي اقتراح عملي يمكن أن تقدمه البعثة الخاصة، وأن تناقش هذا الاقتراح. والسفير المستيري، بحكم الخبرة القيمة التي اكتسبها خلال السنتين الماضيتين، يستحق الدعم في مساعيه من أجل تنفيذ الولاية التي كلفته بها الجمعية العامة.

ولقد نقل مقر البعثة مؤخرا داخل أفغانستان إلى مدينة جلال أباد الشرقية. وهذه خطوة إيجابية؛ إلا أن نقل المكتب إلى العاصمة كابل من شأنه أن يحسن الحالة هناك، بالثني عن شن هجمات عشوائية بالصواريخ على تلك المدينة. وأقول، لزيادة معلومات المجلس، أن هناك سفارات عديدة مفتوحة في كابل، وأن بها سفراء بلدان صديقة يترأسون بعثاتهم الدبلوماسية.

وقد استمعنا إلى النداءات التي وجهها المتكلمون باسم حكوماتهم، إلى الأطراف المتصارعة. ونؤكد للمجلس أن هذه النداءات ستصل إلى الأطراف. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالحكومة، فكل ما نحاول القيام به هو الدفاع عن سكان كابل الأبرياء وعن سيادة الدولة التي ينبغي نقلها إلى هيئة شرعية ذات توجه وطني ومصداقية، هيئة قادرة على تحسين الأوضاع، آلية تنشأ، كما ذكر ممثل اليابان وعن حق، نتيجة لحوار حقيقي فيما بين أبناء أفغانستان، حوار يمثل تطلعات الأمة الأفغانية بما فيها الأطراف المتحاربة.

إنني أشعر بعميق الامتنان للذين تكلموا اليوم وأعربوا عن أقصى تعاطفهم وتضامنهم مع الشعب الافغاني في ساعة محنته. وآمل فقط أن تفضي عما قريب جهودنا المشتركة الى تبلور إرادة سياسية افغانية صادقة في بيئة خالية من التدخل الأجنبي، بحيث تتحرك جميع الأطراف قدما وتدخل مرحلة ثانية من كفاحنا: وهو الكفاح من أجل تعمير افغانستان.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز شديد الى البيان الذي أدلى به ممثل باكستان. وكما أوضحنا في سياق المناقشة العامة في الجمعية العامة وفي سياق مداولة اليوم، فإن عدم موافقتنا على الموقف الباكستاني يلقى أصداء واسعة من الإحباط داخل باكستان إزاء السياسة غير السليمة التي تتبعها بعض الدوائر، ولا سيما المخابرات العسكرية، تجاه افغانستان. وهذه الاعتراضات قد أعرب عنها مسؤولون باكستانيون رفيعو المستوى، وأعضاء من البرلمان، والنواب والسياسيون والكتاب وغيرهم ممن يدركون حقا قيمة الصداقة مع افغانستان.

وكان سعادة ممثل باكستان يرغب في سماع "الصوت الحقيقي" للافغانيين أمام المجلس، ولا يمثل هذا إلا عدم رغبة من جانب الحكومة الباكستانية في إرساء علاقات ودية مع افغانستان وأن تكون عنصرا ايجابيا في استعادة السلام والاستقرار في ربوع البلد الجار، افغانستان. فما استمعنا إليه اليوم لا يبدو بعد هذا كله أنه ينسجم مع ما استمعنا إليه في وقت مبكر من صباح اليوم من اسلام أباد. وهذا ربما يبرر فقط اعتبارنا أن الحكومة الباكستانية تفتقر الى وجود سياسة للدولة بالنسبة لافغانستان ووجود أطراف عديدة في الإدارة الباكستانية تتحدث بأصوات مختلفة، وفقا لمصالحها وميولها الفئوية.

وقال صاحب السعادة ممثل باكستان إن باكستان لا تتدخل في الصراع الحالي في افغانستان. ونظرا لضخامة النفوذ الباكستاني لدى عدد من الفصائل الأفغانية، ولا سيما الطالبان، فإننا نعتقد بأن تدخل باكستان، لو كان يتخذ جانب السلام وتسهيل المصالحة الوطنية، سيكون موضع ترحاب افغانستان.

ومرة أخرى وردت إشارات الى من يسيطر على أي قسم من البلد. وبوصفي ضحية للتدخل الخارجي، لن أحاول شرح الحالة داخل باكستان، وبخاصة في كراتشي - فهناك سبع وكالات مستقلة في شمال باكستان، في مالاكند وغيرها - خشية أن يفسر هذا بأنه تدخل في الشؤون الداخلية لباكستان. وفيما يتعلق بالإشارات التي أوردها ممثل باكستان بالنسبة للشرعية، فإن لها ما يبررها فقط لو كان الوفد الباكستاني يمثل وجهات نظر المعارضة الأفغانية. وإن بإمكانهم الاستمرار في ذلك، ولكن ليس من على منبر الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لم يعد هناك من متكلمين آخرين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥